ضِيْق مَخْرَج الحديث (ضِيْق المَخْرَج في المُستخرَج أنموذج)

دراسة تـأصيلية .

د. رفيدة عبد الحميد نصر سيد
مدرس الحديث وعلومه بكلية البنات الإسلامية بأسيوط

ضِيْق مخرَج الحديث (ضِيْق المخرَج في المستخرَج أنموذج) دراسة تأصيلية.

رفيدة عبد الحميد نصر سيد

قسم الحديث وعلومه بكلية البنات الإسلامية بأسيوط – جامعة الأزهر .

البريد الإلكتروني : rofidanasr8719@azhar.edu.eg

الملخص :

جاء هذا البحث ليسلط الضوء على نعت من نعوت الأسانيد ويضبطه ويفسره من خلال التتبع لاستعمالات المحدثين لهذا الوصف ، وهو " **ضيق مخرَج الحديث**" فتناولت الدراسة مفهومه ، وبينت مظآنه ، وسبيل إدراكه ، وفائدة معرفته ، وعلاقته بعلو الأسانيد . ثم أظهرت الدراسة نموذجًا خاصًا من " ضِيْق المخارج" وهو " **ضيق المخرَج في المستخرَج** " حيث تناولت مفهومه من خلال استعمال الحافظ ابن حجر لهذا الوصف، ثم بينت تصرفات المستخرِج إذا ضاق عليه مخرَج الحديث ، وأثر ضيق المخرَج على المستخرِج والمستخرَج ثم عرضت نماذج لذلك من واقع كتب المستخرجات.

الكلمات المفتاحية : ضِيْق – المخرَج – المستخرَج .

The Narrowness of the Source of the Hadith (Model of the Narrowness of the Source of Hadith in Almustakhraj (book)) An Original Study

Rofida Abd Al- Hamid Nasr Sayid
Department of Hadith and its Sciences at Islamic Girls Faculty in Assuit , Al- Azhar University
Email: rofidanasr8719@azhar.edu.eg

Abstract

This research wants to shed light on the description af the epithets af the isnads, to control and interpret it by tracing the narrators uses' of this description , whi ch is " the narrowness of the source of the hadith " ,then the study showed a special model of the narrowness of the source of the hadith which is "the narrowness of the source in Almustakhraj (book),where it dealt with is Concept through the use of AL- Hafiz Ibn H ajar for this description. Then The research showed the act of the narrator the hadith if he couldn't know the source of the hadith, and the effect of the narrowness of the source of the hadith on the author and his book, Al mustakhraj, Then the research showed models of that from the books of , Al mustakhrajat .

Key words: Narrowness - The source of the Hadith - Almustakhrajat (book)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ،والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،وبعد :

فإنّ للأسناد أهمية كبيرة وأثر بارزعند المسلمين ،وقد تنوعت مصطلحات المحدثين ونعوتهم الخاصة بالإسناد،فمن هذه المصطلحات ما اشتهراستعماله وعُرِف مُراد المحدثين منها ، ومنها ما قل استعماله ووردت له إشارات وتلميحات في كتب السُنّة ومن هذا الضرب مفهوم "ضِيْق مَخْرَج الحديث"، والذي جاء هذا البحث ليُسلط الضوء عليه ويضبطه ويفسره في اطار الفهم العام لكلام المحدثين ، ثم يتناول نوع خاص من المخارج الضيقة وهو (ضِيْق المخرَج في المستخرَج) .

وقد اخترت دراسة الموضوع بشكل مُفَصّل واظهاره في بحث مستقل ؛ليعم نفعه وفائدته، إلا أنه كان هناك اشكال واحد وهو أنني لم أجد كلامًا كثيرًا ومفصلًا عن هذا المفهوم، ولذا بذلت جهدا في جمع ما يتعلق بهذا المفهوم ولمّ أطرافه من كل نواحيه ليخرج بصورة مقبولة بإذن الله تعالى .

أسباب اختيار الموضوع :

- إبراز لمعنى ومفهوم دقيق من نعوت الأسانيد قد استعمله المحدثون .
- عدم وجود بحث في هذا المفهوم يزيح الغموض عنه .
- اضافة بحث جديد إلى المكتبة الحديثية المتخصصة والتي تحتاج إلى مزيد من الدراسات الحديثية المتعلقة بالمفاهيم والمصطلحات التي استعملها أصحاب الحديث .

الدراسات السابقة :

بعد البحث والتقصي لم أقف في حدود بحثي واطلاعي على أي دراسة تناولت هذا المفهوم أو فصّلَت القول فيه .

خطة البحث : وتشتمل على مقدمة ومبحثين وخاتمة على النحو التالي :

المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث ومحتواه .

المبحث الأول- ضِيْق مخْرَج الحديث: المفهوم ، والمظآن ، والأنــواع ، ونماذج تطبيقية:

المطلب الأول: التعريف بمفردات الشق الأول من عنوان البحث:(المخرَج ، والضِيْق، والحديث) .

المطلب الثاني: الفرق بين المَخْرَج والمدار ،والفرق بــين اتحــاد المَخْــرَج واختلافه .

المطلب الثالث: استعمال الأئمة لعبارة " ضَيّق المَخْــرَج "،وبيــان مظــآن المخارج الضيّقة من خلال ذلك .

المطلب الرابع: مفهوم ضِيْق مَخْرَج الحديث .

المطلب الخامس: أنواع الضِيْق الذي يعتري مخارج الحديث .

المطلب السادس: سبيل إدراك المخارج الضيقة وفائدة معرفتها .

المطلب السابع : علاقة ضِيْق مَخْرَج الحديث بعلو الأسانيد.

المبحث الثاني :ضِيْق المَخْرَج فــي المُسْــتَخرَج : المفهــوم – والأثــر – والسبب، ونماذج تطبيقية .

المطلب الأول: التعريف بأهم مفردات الشّق الثاني من عنوان البحث: تعريف المستخرَج ، وبيان شرطه.

المطلب الثاني: فوائد المستخرَج وعلاقته بالعلو .

المطلب الثالث: استعمال الحافظ ابن حجر لعبــارة "ضــيق المَخْــرَج فــي المستخرَج".

المطلب الرابع : مفهوم ضِيْق المَخْرَج في المستخرَج .

المطلب الخامس: بيان تصرفات المُستخرِج إذا ضاق عليه مَخْرَج الحديث

المطلب السادس : أثر ضِيْق المخرَج على المستخرَج وعمل المستخرِج .

المطلب السابع :نماذج لضيِْق المخرَج في مستخرجي أبي عوانة ، وأبي نعيم – **رحمهما الله**

منهجي في البحث على النحو التالي :

استخدمت عدة مناهج في هذا البحث :

- **المنهج الاستقرائي** :حيث قمت بجمع واستقراء أقوال المحدثين والتي تناولت هذا المفهوم (محل البحث) وذلك في كتب المصطلح ،والشروح الحديثية ،وكتب الرواية واستخراج تلك النصوص .
- **والمنهج التحليلي**: وذلك بدراسة النصوص التي عبر عنها الأئمة بأنها ضيقة المَخْرَج؛ لبيان مرادهم منها .
- **والمنهج الاستنباطي** : حيث قمت بالتدقيق في أقوال المحدثين وتخريج الأحاديث التي ذكروها كأمثلة وذلك للوصول إلى نتيجة صحيحة للمراد بهذا المفهوم في استعمالهم .
- ذكرت نماذج لضيِْق المَخْرَج في المُستخرَج .

والخاتمة: اشتملت على أهم النتائج والتوصيات .

المبحث الأول : ضِيْق مَخْرَج الحديث:
المفهوم، والمظآن ، والأنواع، ونماذج تطبيقية

المطلب الأول: التعريف بمفردات الشق الأول من عنوان البحث:(المخرَج، الضيْق ، الحديث)

أولا- المَخرَج في اللغة : اسم مكان وزمان ومصدر من خَرَج .

والمَخْرَجُ موضع الخُرُوج ،يُقال: خَرَج مخرجاً حسناً [١].

ومعنى المخْرَج عند المحدثين :

١- يُطلق " المَخرَج " ويُراد به رجال السند الذين يروون الحديث ، فكل واحد منهم خَرَج منه الحديث .

يقول جمال الدين القاسمي[٢]- رحمه الله - :" كثيرًا ما يقولون بعد سوق الحديث: "خَرَّجه فلان، أو أخرجه" بمعنى ذكره، فالمَخْرج "بالتشديد أو التخفيف": اسم فاعل هو ذاكر الرواية كالبخاري؛ وأما قولهم في بعض الأحاديث: "عُرِف مَخْرَجه" أو: "لم يُعْرَف مَخْرَجه" فهو بفتح الميم والراء بمعنى محل خروجه، وهو رجاله الراوون له ؛ لأنه خَرَج منهم"[٣].

ومعرفة مخارج الحديث - أي رجال السند - من أركان الحديث المقبول:

ففي "فتح الباقي":(والحَسَن المعروف مَخْرَجاً) أي: المعروف مَخْرَجُه أي: رجاله ،وكل منهم مَخْرَج خرج منه الحديثُ ودارَ عليه ،وذلك كنايةٌ عن

---

(١) ينظر : الصحاح ٣٠٩/١ ، تاج العروس ٥/ ٥٠٨ .

(٢) جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق ،المعروف بالقاسمي نسبة إلى جده .إمام الشام في عصره علمًا بالدين ،وتضلعا في فنون الأدب مولده ووفاته في دمشق ،من مؤلفاته : دلائل التوحيد، الفتوى في الإسلام، وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، توفي سنة ١٣٣٢هـ- ١٩١٤م .(الأعلام للزركلي ١٣٥/٢ ، معجم المؤلفين لرضا كحالة ١٥٧/٣) .

(٣) ينظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، (ص٢١٩)، وينظر : معجم المصطلحات الحديثية ، سيد عبد الماجد الغوري ، ص ٦٧٩ ط .

الاتصال :إذ المرسَل، والمنقطع، والمُعْضَل، والمدلَّس – بفتح اللام – قبل أن يتبيَّن تدليسَه لا يُعرف مَخْرَجُ الحديث منها."[١].

٢- ويطلق لفظ "المَخْرَج "ويُراد به : الراوي الذي اشتهر براوية الحديث .

مثلا :الحديث المتفق عليه عن الصحابي الجليل عمر بن الخطاب – ﷺ– مرفوعا: الأعمال بالنيات"[٢]اشتهر من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري[٣] فهو أحد مخارج الحديث ومنه اشتهر وقد تواتر تواترا معنويا[٤] كما أفاد الحافظ ابن حجر – رحمه الله– [٥]

---

(١) فتح الباقي للأنصاري ١٤٤/١ باختصار .

(٢) حديث متفق عليه أخرجه الشيخان وغيرهما بألفاظ متقاربة : فأخرجه البخاري في مواضع منها : كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله – ﷺ– ٦/١ ح ١ من طريق سفيان بن عيينة، وفي كتاب الإيمان ، باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرىء ما نوى ٢٠/١ ح ٥٤ من طريق مالك بن أنس ، وفي كتاب العتق ، باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه ولا عتاقة الا لوجه الله ١٤٥/٣ ح ٢٥٢٩ من طريق سفيان ، وكتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي – ﷺ– وأصحابه إلى المدينة ٥٦/٥ح ٣٨٩٨ من طريق حماد بن زيد ، وفي كتاب الأيمان والنذور ، باب النية في الايمان ١٤٠/٨ ح ٦٦٨٩ من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ، وفي كتاب الحيل ، باب في ترك الحيل وأن لكل امريء ما نوى في الايمان وغيرها ٢٢/٩ح ٦٩٥٣ من طريق حماد بن زيد ، وأخرجه مسلم في كتاب الامارة ، باب قوله – ﷺ– إنما الأعمال بالنية وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال ١٥١٥/٣ ح ١٩٠٧ من طريق مالك بن أنس .

كلهم(سفيان بن عيينة ، ومالك ، وحماد بن زيد ، وعبد الوهاب الثقفي) عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم ، عن علقمة بن وقاص ، عن عمر بن الخطاب ﷺ مرفوعا .

(٣) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري ،أبو سعيد القاضي ، ثقة ثبت ،مات سنة ١٤٤ه ،أو بعدها روى له الجماعة (تقريب التهذيب ص٥٩١ت٧٥٥٩) .

(٤) التواتر المعنوي: هو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك في أمر، يتواتر ذلك القدر المشترك. ينظر : تدريب الراوي (٦٣١/٢) .

(٥) قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – : قد تواتر تواترًا معنويًا عن يحيى بن سعيد فحكى محمد بن علي بن سعيد النقاش الحافظ أنه رواه عن يحيى مائتان وخمسون نفسا وسرد أسماءهم أبو القاسم بن منده فجاوز الثلاثمائة (فتح الباري لابن حجر ١١/١) .وقد نقل الإمام الذهبي في "السير" ٤٧٦/٥ عن أبي القاسم بن منده أسماء الذين رووه عن يحيى الأنصاري .

٣- ويطلق المَخْرَج ويراد به : الراوي الذي عليه مَدَار الحديث في بلده :

قال الحافظ ابن حجر- رحمه الله – في " النكت": فَسّر القاضي أبو بكر بن العربي مَخْرَج الحديث: بأن يكون من رواية راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلده، كقتادة في البصريين، وأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين ،وعطاء في المكيين وأمثالهم ،فإنّ حديث البصريين مثلا إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مَخْرَجه معروفاً، وإذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذا "[١] .

قلت : ؛ ولذا تنسب المخارج إلى أمصار رواتها إذا اشتهروا برواية الحديث .

ثانيًا- لفظ " الضِّيقُ " من حيث اللغة: نَقِيض السَّعَة، ضاقَ الشيءُ يَضِيقُ ضِيقاً وضَيْقاً وتَضَيَّقَ وتَضايَقَ وضَيَّقَه ،والضِّيقُ المصدر، والضِّيقُ ما يكون في الذي يتَّسع ويَضِيق مثل الدَّار وَالثَّوْب" [٢]،والضَّيقَة: الفقر ، وضاقَ إذا بَخِلَ[٣].

"والضيّق بِالتَّشْدِيد فِي الأجرام وبالتخفيف فِي الْمعَانِي؛ وَقيل: بالكسر والتخفيف في قلَّة المعاش والمساكن، وما كان في الْقلب فهو ضيق بالتشديد ، وقيل بالكسر في الشدَّة وبالفتح في الْغم ،

والضيق إذا كان عارضا غير لازم يعبر عنه (بضائق) ك (سائد) و(جائد) فِي سيّد وجوّاد"[٤].

وقيل : الضيق بالفتح في الصدر وفي المكان ، وبالكسر في البخل وعسر الخُلُق[٥] .

(١) ينظر: النكت لابن حجر ٤٥٠/١ .
(٢) ينظر : لسان العرب ٢٠٧/١٠ .
(٣) ينظر: مقاييس اللغة ٣٨٣/٣ مادة ضيق .
(٤) ينظر: الكليات للكفوي، صـ (٥٧٤- ٥٧٥) .
(٥) ينظر: الفروق اللغوية (ص ٣١٢).

أما الحديث لغة: نقيض القديم ، والجديد من الأشياء. والحديث: الخبر يأتي على القليل والكثير، والجمع: أحاديث(١).

واصطلاحا: ما أضيف إلى النبي – ﷺ – قولا له أو فعلا أو تقريرا أو صفة، حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام، فهو أعم من السُنّة(٢).

المطلب الثاني : الفرق بين المَخْرَج والمدار ، والفرق بين اتحاد المخرج واختلافه

مما سبق في المطلب الأول تبين أنّ مَخْرَج الحديث هم رجال السند الذين يروون الحديث وأن كل واحد منهم خرج منه الحديث ، ويطلق أيضا ويُراد به الراوي الذي اشتهر برواية الحديث، وأيضا يطلق على مَنْ عليه مَدار الحديث في بلده .

أما "**المدار**" يكون موضعًا ويكون مصدرًا كما في " لسان العرب (٣).

والمَدَار: الموضع الذي يدار فيه ، ومَدَار الفلك: دورانه(٤).

والمَدَارُ: هو المُرَتّب عليه(٥).

أما عن استعمال المحدثين لكلمة " المدار فلم يخرج عن المعنى اللغوي :

فاستعملوا " المدار " بمعنى المرتب عليه : ففي " تدريب الراوي " :المدار في الرَكَّة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دل على الوضع، وإن لم ينضم إليه ركة اللفظ ؛ لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة.(٦)

(١) ينظر: لسان العرب (١٣١/٢ وما بعدها) .
(٢) ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢٢/١) .
(٣) ينظر: لسان العرب ٢٩٧/٤ .
(٤) ينظر : شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٢١٩١/٤ .
(٥) ينظر : معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، للسيوطي ، ص ٧٨ .
(٦) ينظر: تدريب الراوي ٣٢٥/١ .

واستعمل أئمة الحديث المتقدمين والمتأخرين كلمة "المدار" بمعنى " الموضع الذي يُدار عليه " من هؤلاء :

- **الأمام علي بن المديني (ت٢٣٤هـ) حيث** قال : نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة : فلأهل المدينة ابن شهاب ..... ، ولأهل مكة عمرو بن دينار، ولأهل البصرة : قَتادة بن دِعَامة السَّدُوسِي ....، ويحيى بن أبي كثير .....، ولأهل الكوفة أبو إسحاق ....وسليمان بن مهران ..". (١).
- **و الإمام البخاري ت(٢٥٦هـ) في " التاريخ الأوسط قال** في حديث تميم الداري(٢) عن النبي – ﷺ–" الدين النصيحة"(٣). : مدار هذا الحديث كله على تميم ولم يصح عن أحد غير تميم "(٤).

---

(١)ينظر : العلل لعلي بن المديني ،ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) تميم بن أوس بن خارجة بن سود أو سواد بن عدي بن عبد الدار ، يُكنى : أبا رقية بابنته رقية ، لم يولد له غيرها ، حدّث عن النبي – صلى الله عليه وسلم – حديث الجساسة ، أول من أسرج السراج في المسجد ،أسلم سنة تسع من الهجرة (أسد الغابة ٤٢٨/١ت٥١٥) .

(٣) تخريج حديث تميم الداري أن النبي ﷺ، قال: «الدين النصيحة» قلنا: لمن؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» أخرجه : الإمام مسلم في "صحيحه "، كتاب الإيمان ، باب بيان إن الدين النصيحة ٧٤/١ ح ٩٥ عن محمد بن عباد المكي عن سفيان بن عيينة ، وأبو داوود في " سننه "، كتاب الأدب عن أحمد بن يونس عن زهير بن معاوية ، باب في النصيحة ٢٨٦/٤ح ٤٩٤٤ ، والنسائي في " السنن الكبرى "، كتاب البيعة ، باب النصيحة للإمام ١٨٨/٧ح ٧٧٧٢ وفي الصغرى ١٥٦/٧ح٤١٩٧ عن محمد بن منصور عن سفيان بن عيينة ، وأحمد في المسند ١٣٨/٢٨ ، ١٤٠ ح١٦٩٤٠ ، ١٦٩٤١ عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري ، والحميدي في " المسند" ٨٥/٢ح٨٥٩ عن سفيان بن عيينة، والروياني في " مسنده " ٤٨٦/٢ ح ١٥١١ من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري ، وأبو عوانه في " المستخرج ٤٤/١ح ١٠١ عن الفريابي عن سفيان الثوري ، وابن حبان في " صحيحه "، كتاب السير ، باب طاعة الأئمة ٤٣٥/١٠ ح ٤٥٧٤ عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، والبيهقي في " السنن الكبرى ، كتاب قتال أهل البغي ، أبواة الرعاة ، باب : النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم وما على الرعية من اكرام السلطان المقسط ٢٨٢/٨ ح ١٦٦٥٧ من طريق عن الفريابي عن سفيان الثوري.أربعتهم (الثوري وابن عيينة ، وزهير ، ويحيى الانصاري) عن سهيل بن أبي صالح السمان ، عن عطاء بن يزيد عن تميم الداري عن رسول الله ﷺ .

(٤)ينظر : التاريخ الأوسط للبخاري (٣٥/٢– ٣٦) .

قال النووي – رحمه الله– : وهذا الحديث من أفراد مسلم وليس لتميم الداري في صحيح البخاري عن النبي ﷺ شيء ولا له في مسلم عنه غير هذا الحديث . (شرح النووي على مسلم ٣٧/٢) .

- **ومن المحدثين المتأخرين الحافظ ابن حجر- رحمه الله –** حيث قال[1] حديث الواهبة نفسها" : إنّ مَدَاره على أبي حازم عن سهل بن سعد"[2] ، **وقال أيضا - في معرض كلامه عن أقسام الحديث الغريب -** :"إما أن تكون – أي الغرابة – في أصل السَّنَد: أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطُّرق إليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي"[3].

---

(١) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (٨٠٨/٢)

(٢) نص حديث الواهبة نفسها من صحيح البخاري : عن سهل بن سعد الساعدي، يقول: إني لفي القوم عند رسول الله ﷺ، إذ قامت امرأة فقالت: يا رسول الله، إنها قد وهبت نفسها لك، فر فيها رأيك، فلم يجبها شيئا، ثم قامت فقالت: يا رسول الله، إنها قد وهبت نفسها لك، فر فيها رأيك، فلم يجبها شيئا، ثم قامت الثالثة فقالت: إنها قد وهبت نفسها لك، فر فيها رأيك، فقام رجل فقال: يا رسول الله أنكحنيها، قال: «هل عندك من شيء؟» قال: لا، قال: «اذهب فاطلب ولو خاتما من حديد» فذهب فطلب، ثم جاء فقال: ما وجدت شيئا ولا خاتما من حديد، فقال: «هل معك من القرآن شيء؟» قال: معي سورة كذا وسورة كذا، قال: «اذهب فقد أنكحتكها بما معك من القرآن» تخريج الحديث : أخرجه البخاري في " صحيحه " كتاب فضائل القرآن ، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ١٩٢/٦ح٥٠٢٩ من طريق حماد بن زيد، وفي كتاب النكاح ، باب السلطان ولي ١٧/٧ح ٥١٣٥ من طريق مالك ، وفي باب التزويج على القرآن وبغير صداق ٢٠/٧ح٥١٤٩ من طريق سفيان بن عيينة واللفظ له من هذا الطريق، ومسلم في " صحيحه "، كتاب النكاح ، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك من قليل وكثير واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يجحف به ١٠٤٠/٢ ح ١٤٢٥ من طريق يعقوب بن عبد الرحمن القاري ، وعبد العزيز بن أبي حازم ، وأبي داود في " سننه "، كتاب النكاح ، باب في التزويج على العمل يعمل ٢٣٦/٢ ح ٢١١١ من طريق مالك ،والنسائي في " السنن الكبرى ، كتاب النكاح ، باب ذكر أمر النَّبي ﷺ وأزواجه في النكاح، وما أباح اللهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لنبيه ﷺوحظره على خلقه زيادة في كرامته وتَبْيِينًا لفضله ١٤٦/٥ح ٥٢٨٩ وفي المجتبى ٥٤/٦ ح٣٢٠٠ من طريق سفيان بن عيينة، وفي باب هبة المرأة نفسها لرجل بغير صداق ، والكلام الذي ينعقد به النكاح وذكر اختلاف الفاظ الناقلين لخبر سهل بن سعد في ذلك ٢٢٦/٥ح ٥٥٠٠ عن سفيان بن عيينة ومالك في الموطأ (ت عبد الباقي) ، كتاب النكاح ، باب ما جاء في الصداق والحباء ٥٢٦/٢ح٨ ومن طريقه الإمام النسائي في الصغرى ١٢٣/٦ح ٣٣٥٩، وأحمد في المسند٤٥٨/٣٧ح٢٢٧٩٨ عن سفيان بن عيينة .

ثلاثتهم: (مالك ، وسفيان بن عيينة، وحماد بن زيد) عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي مرفوعا .

(٣) ينظر : نزهة النظر (ص٢٠٣) .

ومن خلال استعمال المحدثين لكلمة " المدار " يظهر أنّ المدار هو الراوي الذي تلتقي عنده ،أو تفترق بعده ،أو تتفرع عنده الأسانيد في حديث معين ، أو هو إلتقاء الأسانيد في راو معين فهذا الراوي يسمى المدار .

وعلى هذا فالعلاقة بين مَخْرَج الحديث ومَدَاره علاقة عموم وخصوص مطلق :فالأول يُراد به كل رواة الحديث ،والثاني يُراد به الراوي الذي يضيق عنده مَخْرَج الحديث ،أو الراوي الذي اشتهر برواية الحديث والذي تتسع بعده المخارج بحيث يمكن تشبيه المَدَار إذا كثر الرواة عنه حينئذ بالنهر الذي تتفرع منه الجداول .

وعلى هذا فكل مَدَار للحديث يعتبر مَخْرَج له ، وليس كل مَخْرَج للحديث يعتبر مَدَارًا له .

<u>أما عن العلاقة بين اتحاد المَخْرَج واختلافه</u> :أن اتحاد المَخْرَج يكون عند التقاء أسانيد حديث في راو معين وهذا الراوي يسمى :(مدار الحديث) ، فالأسانيد تكون مختلفة المخارج ومتحدة عند المَدَار ومتفرعة عنه .

المطلب الثالث : استعمال المحدثين لعبارة " ضَيّق المَخْرَج "، وبيان مظآن[1]المخارج الضيقة من خلال ذلك:

ورد وصف الحديث بـ "ضَيّق المَخْرَج" في عبارات المحدثين، وفيما يلي عرض لنماذج من واقع استعمالات المحدثين لهذا المفهوم ؛لبيان المقصود بهذا الوصف عندهم ،ثم استنباط المظآن من خلال ذلك:

أولا- أخرج أبو نعيم الأصبهاني ت ٤٣٠هـ- في المستخرج[2] بإسناده عن المِقْدَادِ أنه أخبره أنه قال يا رَسُول اللَّه أرأيت إن لقيتُ رجلا من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذَ مني بشجرة فقال أسلمتُ لله أَفَتْقُلُهُ يا رسول الله بعد أن قالها قال رسول الله ﷺ (لا تقتُلْهُ فإن قَتَلْتَهُ فإنه بِمَنْزِلَتِكَ قبل أن تَقْتُلَهُ وإنك بمنزلته قبل أن يقول كَلِمَتَهُ التي قالها) [3] .

---

(١) مَظانُّ : جمع مَظِنَّة ومَظَنَّة ، ومَظانُّ الشَّيء: المواضع التي يرجَّح كونُه فيها "، والمظان المراجع الَّتي ينشد فِيهَا الباحث طلبته (المعجم الوسيط ٥٧٨/٢ ، معجم اللغة العربية المعاصرة ١٤٤١/٢)

(٢)ينظر: المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم (١٦٩/١-١٧٠ أرقام ٢٧٢ الى ٢٧٦) .

(٣) تخريج الحديث تفصيلا : هذا حديث متفق عليه من طريق الإمام الزهري : أخرجه البخاري في " صحيحه "، كتاب المغازي ، باب (منه) ٨٥/٥ح٤٠١٩ من طريق ابن جريج ، وفي كتاب الديات ، باب قول الله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم) ٣/٩ح٦٨٦٥ من طريق يونس ، وأخرجه : مسلم في " صحيحه"، كتاب الايمان ، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله ٩٥/١ح٩٥ ، ٩٦ من طريق (الليث ، ويونس ، ومعمر والازاعي وابن جريج) ، وأبي داود في " سننه "، كتاب الجهاد ، باب على ما يقاتل المشركين ٤٥/٣ح٢٦٤٤ من طريق الليث ، والنسائي في " الكبرى" ، كتاب السير ، باب قول المشرك أسلمت لله ١١/٨ ح ٨٥٣٧ من طريق الليث ، وأحمد في " المسند" ٢٣٩/٣٩ح٢٣١٧ من طريق ابن أخي الزهري – محمد بن عبد الله بن مسلم ، وبرقم ٢٣٨٣١ من طريق ابن جريج ، وابن أبي شيبة في " المصنف "، كتاب الحدود ، باب فيما يحقن به الدم ويرفع به عن الرجل القتل ٥٥٧/٥ح٢٨٩٤٣ من طريق الليث ، وابن أبي عاصم في " الديات"باب تحريم قتل من أقر بالإسلام ممن لم يعرف به قط ص١٢ من طريق (يونس ، والليث ، وعبد الحميد بن جعفر) ، وابن منده في " الايمان "٢٠٢/١ من طريق الليث، ومن طريق يونس ، والبيهقي في " السنن الكبرى "، كتاب الجراح(الجنايات) ، باب تحريم القتل من السنة ٣٥/٨ح ١٥٨٤٦ من طريق الليث جميعا عن الزهري عن عطاء بن يزيد اللَّيْثِيِّ ثم الجُنْدَعِيِّ عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عَدِيِّ بن الْخِيَار عن الْمِقْدَاد مرفوعا .

=

وهذا الحديث قد أخرجه أبو نعيم من عدة طرق عن الزهري عن عطاء بن يزيد اللَّيْثِيِّ ثُمَّ الْجُنْدَعِيِّ عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ عن الْمِقْدَادِ ...الحديث فرواه من طريق:(الليث بن سعد، ومعمر ، وابن جريج ، ويونس) كلهم عن الزهري عن عطاء بن يزيد اللَّيْثِيِّ ثم الجُنْدَعِيِّ عن عُبَيد اللَّه بن عَدِيِّ بن الْخِيَار عن الْمِقْدَاد .

وأخرجه أيضا من طريق معاوية بن عمرو عن أبي اسحاق الفزاري عن الأوزاعي عن الزهري عن عطاء ...به . ثم قال – أبو نعيم – : رواه مسلم عن إسحاق الأنصاري ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأَوْزَاعِيِّ عن إبراهيم بن مُرَّةَ عن الزُّهْرِيِّ وهو حديث ضَيِّقُ الْمَخْرَجِ عَزِيزٌ مِنْ حديث الوليد عن الأَوْزَاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ نَفْسَهُ (١) .

=

- أما طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري ....به فأخرجه: مسلم في " صحيحه"، كتاب الايمان ،باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله ١/٩٥ح٩٥، ٩٦ قال : حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي عن الزهري ....به . وقال أبو نعيم في " المستخرج " ١/١٧٠ح٢٧٤ رواه مسلم عن إسحاق الأنصاري ، عن الوليد بن مسلم ،عن الأَوْزَاعِيِّ عن إبراهيم بن مُرَّةَ عن الزُّهْرِيِّ . قلت: وليس في صحيح مسلم ذكر لإبراهيم بن مرة، وأخرجه ابن قانع في"معجم الصحابة ٣/١٠٨ من طريق أبي إسحاق الفزاري عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة عن الزهري ...به
- وأخرج ابن منده في " الايمان "١/٢٠٢ح٥٩ هذا الحديث من طريق دُحيم ، وهشام بن عمار قالا : ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن المقداد بن الأسود مرفوعا ، ثم قال : "هذا حديث وهم من حديث الأوزاعي وتفرد به الوليد وعنه مشهور،وأخرجه مسلم من هذا الوجه، والصواب من حديث الأوزاعي. عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي ...." وأخرجه : ابن أبي عاصم في الديات ص١٢ عن يعقوب بن حميد ، و ابن حبان في " صحيحه " – كما في الإحسان كتاب السير ، باب الخروج وكيفية الجهاد ١/٤٥ح٤٧٥٠ طريق عبد الرحمن ابن إبراهيم والطبراني في " المعجم الكبير ٢٠/٢٥١ح٢٥١ من طريق إسحاق بن موسى الأنصاري ثلاثتهم (يعقوب بن حميد ، وعبد الرحمن بن إبراهيم ، وإسحاق بن موسى الأنصاري) عن الوليد، عن الاوزاعي عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن المقداد بن الأسود مرفوعا .

(١)ينظر: المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم (١/١٧٠) .

ووقوفا عند هذه العبارة لأبي نعيم – رحمه الله – نجد أنه وصف الحديث بأنه ضيّق المخرَج ، ثم عطف ببيان نوعه بأنه عزيز من حديث الوليد عن الأوزاعي عن الزهري ، وفيما يلي أتناول تفصيلا مهما حول الحديث العزيز مما يقرب ويجلي المراد بقوله" ضَيّق المخرج " هنا :

أولا – العزيز لغة : هو صفة مشبهة .

قال الجوهري في " الصحاح": عزّ الشئ يعِزّ وعِزَّة وعزازة، إذا قلَّ لا يكاد يوجد، فهو عزيز[1] ،وزاد في " لسان العرب" :(وهذا جامع لكل شيء) .

وعَزَّ الرجلُ يَعِزُّ عِزّاً وعِزَّةً إِذا قَوِيَ بعد ذِلَّة وصارعزيزًا ، وأَعَزَّه اللهُ وعَزَزْتُ عليه: كَرُمْت عليه.والعِزُّ في الأصل: القوة والشدة والغلبة ، والعِزُّ والعِزَّة: الرِّفْعَة والامتناع، والعِزَّة لله ؛ يُقال : عَزَّ يَعَزُّ، بِالْفَتْح، إذا اشتدَّ[2].

إذا العزيز يدور على معنين : الأول:إذا قلّ فلا يكاد يوجد وهو كذلك لقلته وندرته ، والثاني: القوة والشدة لأنّ الحديث يتقوى ويشتد إذا جاء بطريق آخر فيكون قد تعزز بطريق آخر والحديث العزيز اصطلاحا – كما حرره الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – : "**هو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين ،وسمى بذلك إما لقلة وجوده وإما لكونه عزّ أي قوِي بمجيئه من طريق أخرى**"[3] . **وهو أحد أقسام خبر الآحاد .**

(١) الصحاح ٨٨٦/٣ .

(٢) لسان العرب ٣٧٤/٥ وما بعدها .

(٣) ينظر : فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ،للسخاوي (٨/٤ ، ٩) .

ومما يجب التنبيه عليه بشأن الحديث العزيز أمرين :

الأمر الأول : إذا أطلق الحديث العزيز عند الحافظ ابن حجر– رحمه الله – فمفاده أن لا يقل رواته عن اثنين في كل الطبقات.

قال السخاوي – رحمه الله – :" وعلى هذا مشى بعض المتأخرين ممن أخذت عنه، فعرّف العزيز اصطلاحا: بأنه الذي يكون في طبقة من طباقه راويان فقط. ولكن لم يمش شيخنا في توضيح النخبة على هذا ؛ فإنه وإن خصه بوروده من طريق راويين فقط، عنى به كونه كذلك في جميع طباقه، وقال مع ذلك: إن مراده أن لا يرد بأقل منهما، فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر ؛ إذ الأقل في هذا يقضي على الأكثر "(١).

أراد السخاوي بذلك بيان أن شرط العزيز أن يكون عدد الاثنين – بأن يرويه اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي السند – موجود في كل طبقات السند ، حتى وإن زاد في بعضها عن الاثنين يبقى عزيزا .

وقد سبق أبوعبد الله بن منده وابن كثير الحافظَ ابن حجر إلى تعريف العزيز لكن ظاهر تعريفهم الاكتفاء بوجود العدد ولو في طبقة واحدة، فقال ابن منده – رحمه الله – : " الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة، واشتركوا في حديث يسمى عزيزًا، فإذا روى الجماعة عنهم حديثًا سمي مشهورًا "(٢).

(١) ينظر : نزهة النظر لابن حجر ، ص(٥٠) .

(٢) ينظر : مقدمة ابن الصلاح ،صـ(٢٧٠) ، ونقله ابن دقيق العيد في " الاقتراح " صـ(٤٩) ، والحافظ العراقي في " شرح التبصرة والتذكرة (٢/٧٣) .

ونحوه قال ابن كثير – رحمه الله – : "...فالغريب: ما تفرد به واحد،...فإن اشترك اثنان أو ثلاثة في روايته عن الشيخ، سمي: " عزيزاً "، فإن رواه عنه جماعة، سمي: " مشهوراً "(١)

وعلى تعريف ابن منده وابن كثير – رحمهما الله – فلا يمتنع أن يكون الحديث في طبقة غريب وفي أخرى عزيز أو مشهور ،بخلاف ما حرره الحافظ ابن حجر حيث عنى بالتعريف أن لا يقل عن اثنين في كل طبقاته .

وقد يجتمع العزيز والغريب في إسناد واحد كما اجتمع الغريب والمشهور في حديث " الأعمال بالنيات " فهو فرد في أوله، مشهور في آخره(٢).

الأمر الثاني : **أنه ينبغي التدقيق في استعمالات الأئمة لبعض المصطلحات فلفظة (عزيز) قد ذكرها بعض الأئمة ولم يقصدوا بها المعنى الاصطلاحي الذي حرره الحافظ ابن حجر ، بل قصدوا بذلك قلة أحاديث الراوي ، أو أنه مُقل في الرواية كما كان يفعل الإمام ابن عدي في"الكامل ":حيث وصف بعض الرواة بقوله : عزيز الحديث جدا ، وفسره في بعض المواضع بقوله " ولا يروي من الحديث إلا القليل ، وبقوله " لا أعرف فيه كثير حديث "** (٣) .

خلاصة القول : من خلال تخريج الحديث السابق ظهر أن قول أبي نعيم – رحمه الله – في وصف الحديث بقوله : **ضَيِّقُ الْمَخْرَجِ عَزِيزٌ من حديث الوليد عن الأَوْزَاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ نَفْسَهُ** أنّ العزة المقصودة في الحديث لا يُراد به العزيز في كل طبقات السند ، بل بالنسبة إلى طريق الوليد عن الأوزاعي عن الزهري ، حيث أن حديث المقداد فيه طريق فرد فلم

(١) ينظر : الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ، صـ(١٦٧) .
(٢) ينظر : فتح المغيث للسخاوي (٨/٤) .
(٣) ينظر : الكامل في ضعفاء الرجال ٥٢١/١ ت ١٤٥ ، ٣٧٦/٣ت٥٤٤ ، ١٠/٨ وغيرها من المواضع.

يروه عن المقداد إلا عُبيد الله بن عدي بن الخيار ، ولم يروه عن عُبيد الله إلا عطاء بن يزيد **الجُنْدَعِيِّ**، ولم يروه عنه إلا الزهري ، وطريق عزيز وهو طريق الوليد عن الأوزاعي عن الزهري، فقد رواه عن الزهري جماعة منهم (الأوزاعي، ومعمر، وغيرهم) ورواه عن الأوزاعي :أبو إسحاق الفزاري ، والوليد بن مسلم) ، ورواه عن الوليد (إسحاق الأنصاري ، ودُحَيْم) .

فالوصف بالعزيز ينطبق على طريق الوليد عن الأوزاعي عن الزهري ، وليس على كل الاسناد .

فالحديث غريب باعتبار أوله ومشهور عن الزهري وعزيز من طريق الوليد عن الأوزاعي عن الزهري .

ويمكن القول بعد ذلك بأن الغريب والعزيز من مظآن المخارج الضيّقة هنا .

ثانيا – **من المحدثين الذين استعملوا عبارة " ضيق المَخْرَج " أيضا : الإمام الخطيب البغدادي – رحمه الله – في تاريخ بغداد** ففي ترجمة محمد بن أحمد بن علي بن سعيد بن سليمان، أبو بكر البغداديّ : أخرج الخطيب بسنده من طريق عمرو بن يحيى بن الحارث الْحَرَّانِيُّ قال حدّثني جدي الخطّاب قال نبأنا محمد بن حُمَيْرٍ عن ثابت بن عَجْلانَ قال: سمعت سعيد بن جُبَيْرٍ يقول سمعتُ ابن عباس يقول: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَنْزٍ مَيْتَةٍ فقال: «ما كان على أَهْل هذه الشَّاة لو انْتَفَعُوا بِإِهَابِهَا"[1] . ثم قال – الخطيب – : **رواه**

---

(١)هذا الحديث متفق عليه من طرق عن ابن عباسﷺ طريق خطّاب بن عثمان عن محمد بن حِمْيَر عن ثابت بن عجلان ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباسﷺ أخرجه الإمام البخاري في " صحيحه " ، كتاب الذبائح والصيد ، باب جلود الميتة ٧/٩٦ح٥٥٣٢ ، عن خطّاب ...به ، والنسائي في " السنن الكبرى كتاب الفرع والعتيرة، باب الفأرة تقع في السمن ٤/٣٨٩ح٤٥٧٣، وفي المجتبى ٧/١٧٨ح٤٢٦١ . قال : أخبرنا سلمة بن أحمد بن سليم بن عثمان ، قال حدثنا جدي الخطاب ....به ، والخطيب البغدادي في " تاريخ بغداد ١٤/٣٥٤ من طريق عمرو بن يحيى بن الحارث الحَرَّاني قال : حدثني جدي الخطّاب .... به .

– ومن طريق ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ﷺ : أخرجه : البخاري في " صحيحه " ، كتاب البيوع ، باب جلود الميتة قبل أن تدبغ ٣/٨١ح٢٢٢١ ، وأبو داود في " سننه "، =

البخاري في جامعه الصحيح عن الخطاب بن عثمان، وهو حديث عزيز ضَيّق المَخْرَج"(١) .

ومن خلال تخريج الحديث السابق تبين أنه رواه عن ابن عباس:(سعيدُ بن جبير ،وعبيد الله بن عبد الله ، وعطاء) ، ومن طريق سعيد بن جبير رواه ثابت بن عجلان ، وعنه محمد بن حُمَيْر، وعن محمد بن حمير رواه خطاب بن عثمان وعنه :(البخاري ، وسلمة بن أحمد بن سليم عند النسائي، وعمرو بن يحيى الحراني عند الخطيب في " تاريخ بغداد" فطريق خَطّاب عن محمد بن حمير، عن ثابت بن عجلان عن سعيد بن جبير طريق غريب ومشهور عن خَطّاب بن عثمان .

وعلى هذا لم يقصد الإمام الخطيب بقوله " عزيز " المعنى الاصطلاحي بل قصد المعنى اللغوي أي نادر الرواية أو قليل الرواية حيث أن خَطّاب بن عثمان روى عنه البخاري حديث واحد وهو الحديث محل الدراسة ، أويكون القصد أنّ طريق خطاب لهذا الحديث طريق نادر وظهر ذلك من خلال التخريج للرواية .

ومن خلال كلام الإمام الخطيب يمكن القول بأن الحديث الغريب في غالب طبقاته من مظآن المخارج الضيقة .

=

كتاب اللباس ، باب في أهب الميتة ٤/٦٥ح ٤١٢٠ ، وعبد الرزاق في " المصنف"، كتاب الطهارة ، باب جلود الميتة ١/٦٢ح١٨٤ ، ومن طريقه الإمام أحمد في المسند ٥/٤١٥ح٣٤٥٢ ، والطبراني في " المعجم الكبير " ٣٢/٤٢٨ ح١٠٣٨ ، وأخرجه : أبو عوانة في " المستخرج" كتاب الطهارة ، باب تطهير جلود الميتة والدليل على أن الجلد والإهاب واحد ١/١٧٩ح٥٥٠

ومن طريق عطاء عن ابن عباس ﷺ : أخرجه : الإمام مسلم في " صحيحه "، كتاب الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ١/٢٧٧ح٣٦٥ ، وعبد الرزاق في " المصنف" كتاب الباس والزينة ، باب جلود الميتة إذا دبغت٥/١٦٢ح٣٤٧٧٨ ، وأحمد في " المسند" ٣/٤٥٦ح ٢٠٠٣ .

(١) تاريخ بغداد ١/٣٣٦ ت ٢١٣ ، ويُنظر نموذج آخر استعمل فيه الخطيب عبارة ضاق مخرجه ١٤/٣٥٤

ثالثًا- الإمام أبو موسى المديني[١] - رحمه الله تعالى - ت ٥٨١هـ استعمل هذا المفهوم:

فمن ذلك ما جاء في "كتاب اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف" لأبي موسي المديني قال : .. فأما ما رواه يحيى عن حميد عن أنس في ذكر صفية رضي الله عنهما : فأخبرنا به الحسن بن عبد الملك أبو عبد الله الأديب رحمه الله قرأته عليه، أخبرنا سعيد بن محمد النيسابوري، أنا محمد بن عمر بن شبويه، ثنا أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري، ثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ثنا إسماعيل [يعني] ابن أبي أويس حدثني أخي، عن سليمان، عن يحيى، عن حميد الطويل سمع أنس بن مالك ﷺ: ((أن النبي ﷺ أقام على صفية بنت حيي بطريق خيبر ثلاثة أيام حين أعرس بها، وكانت فيمن ضرب عليها الحجاب)) [٢] .

---

(١) محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى أحمد بن عمر بن محمد المديني ، الأصبهاني ، الشافعي صاحب التصانيف منها : الطوالات ،تضييع العمر في اصطناع المعروف إلى اللئام" ،اللطَائف في رواية الكِبَار ونحوهم عن الصّغَار ، توفي سنة إحدى وثمانين وخمس مائة. (سير أعلام النبلاء ٢١/١٥٢ت٧٨) .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ : البخاري في صحيحه ، كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر ٥/١٣٥ ح ٤٢١٢ بهذا اللفظ بيد أنه قال (حتى أعرس بها) بدل (حين) من طريق اسماعيل بن أبي أويس . والنسائي في السنن الكبرى كتاب النكاح ، باب البناء في السفر ٥/٢٤٥ ح ٥٥٥ ، وفي كتاب الوليمة ، باب عدد أيام الوليمة ٦/٢٠٤ ح ٦٥٦٣ من طريق أيوب بن سليمان بن بلال كلاهما (إسماعيل بن أبي أويس ، وأيوب بن سليمان) عن أبي بكر بن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال التيمي، عن يحيى بن سعيد الانصاري ، عن حميد الطويل سمع أنس بن مالك ﷺ.

وأخرجه البخاري في " صحيحه ، كتاب النكاح ، باب : اتخاذ السراري ومن أعتق جاريته ثم تزوجها (٧/٦ح٥٠٨٥) عن قتيبة ، وفي باب البناء في السفر ٧/٢١ح٥١٥٩ عن محمد بن سَلام ، والنسائي في الكبرى ، كتاب النكاح ، باب التسهيل في ترك الاشهاد على النكاح ٥/٢٣١ ح ٥٥١٠ عن علي بن حُجر المروزي ، وفي الصغرى باب البناء في السفر ٦/١٣٤ح٣٣٨٢ ، وأحمد في " المسند " ٢١/٣٠٣ح١٣٧٨٦ عن سليمان بن داود الهاشمي ، وابن حبان في " صحيحه" – كما في الاحسان ، كتاب إخباره ﷺعن مناقب الصحابة، رجالهم ونسائهم بذكر أسمائهم رضوان الله عليهم أجمعين ، باب ذكر الخبر الدال على أن صفية بنت حُيي من أمهات المؤمنين ١٦/١٩٦ح٧٢١٣ من طريق يحيى بن أيوب .

جميعا عن إسماعيل بن جعفر عن حُميد عن أنس مرفوعا ، مطولة بنحو رواية يحيى الانصاري

ثم قال- أبو موسى المديني - : هذا حديث صحيح ضيق المخرج مشهور برواية البخاري عن إسماعيل،- يعني ابن أبي أويس - فإذا قد جعل في ذكر صفية بروايته عن أنس، وعن رجل، عن أنس، وعن رجل، عن آخر، عن أنس[1]

وظهر من خلال تخريج الرواية أنه قصد بضيق المخرج هنا : طريق يحيى الأنصاري لهذا الحديث ، أما طريق اسماعيل بن جعفر فقد رواه عنه جماعة كما ظهر في تخريج الحديث

رابعًا- مثّل الإمام الزركشي – رحمه الله ت ٧٩٤هـ لضيق المخارج بالحديث

الذي يقول فيه الترمذي – رحمه الله : (حسن صحيح غريب) وبين مراده بأن المراد أنه لم يُخرِّج الا من جهة واحدة ولم يتعدد خروجه من طرق وقد يقصد به قلة المتابعات

قال الامام الزركشي في" النكت ": "قول الترمذي "حديث حسن صحيح غريب" [2]، وهذا "حديث حسن غريب" إنما يريد به **ضيق المخرج**

---

(١) قلت : ذكر أبو موسى المديني- رحمه الله – بابا عَنون له : باب ذكر نوع آخر وهو أن يكون رجل سمع مِنْ شيخ له الحديث وروى عَنْهُ، ثم روي عن رجل عن آخر عَنْهُ ولم نذكر مِنْ روى عن شيخ ثم روى عن رجل عَنْهُ لأن ذَلِكَ يكثر ،وذكر من ذلك : يَحْيَى بن سعيد الأنصاري سمع مِنْ أنس بْن مالك ﷺ وروى عَنْهُ أكثر مِنْ ستين حديثا ،ثم روى عن جملة مِنْ أَصْحَاب أنس ﷺوروى عن رجل عن آخر عن أنس وَقَدْ روى أيضا عن رجل عن ثان عن ثالث عن أنس ﷺ ، فهذه أربع صور لطريقة تحمل ورواية يحيى الأنصاري عن أنس بن مالك ﷺ وساق الحديث المذكور من الصورة الثانية من رواية " يحيى عن حميد عن أنس في ذكر صفية رضي الله عنهما " . ينظر: اللطائف من دقائق المعارف ، ص (١٧٧) .

(٢) لم يبين الامام الترمذي – رحمه الله – قصده بمصطلح(حسن صحيح) ولكنه فسر الحسن فقط بقوله : "ما ذكرنا في هذا الكتاب "حديث حسن" فإنما أردنا به حسن إسناده ــ عندنا ــ كل حديث يروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك. فهو عندنا حديث حسن.(شرح علل الترمذي لابن رجب ٥٧٣/٢)

و للعلماء في توجيه جمع الإمام الترمذي بين الحسن والصحة في وصف الحديث أقوال منها :

١- أن وصف الصحة مع الحسن من باب التأكيد خاصة أن بعض الأئمة المتقدمين يصفون الحديث الحسن بالصحة :

=

=

قال ابن حجر – رحمه الله –: "اختار بعض من أدركنا أن اللفظين عنده مترادفان، ويكون إتيانه باللفظ الثاني بعد الأول على سبيل التأكيد. كما يقال صحيح ثابت أو جيد قوي أو غير ذلك.ينظر : النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٧٨/١) .

٢- أن وجود الصفة العليا لا ينافي وجود الدنيا ، فالحديث الموصوف بـ "حسن صحيح " هو حسن باعتبار الصفة الدنيا وهي الصدق ، وصحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والاتقان

قال ابن دقيق العيد– رحمه الله – : "إن ههنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواية، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلا فوجود الدرجة الدنيا كالصدق مثلا وعدم التهمة بالكذب لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان ،فإذا وجدت الدرجة العليا لم يناف ذلك وجود الدنيا كالحفظ مع الصدق، فيصح أن يقال في هذا أنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق مثلا صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والإتقان" . ينظر : الاقتراح في بيان الاصطلاح ، صـ(١٠-١١) .

٣- أن الحديث الموصوف ب" حسن صحيح " حسن باعتبار اسناد وصحيح باعتبار اسناد آخر ، قال ابن الصلاح – رحمه الله – : ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين: أحدهما إسناد حسن، والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه: إنه حديث حسن صحيح، أي إنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر" . ينظر : مقدمة ابن الصلاح ، صـ(٣٩) .

٤- أن هذا باعتبار التردد الحاصل من المجتهد الناقل ، وغاية ما فيه حذف حرف التردد (حسن أو صحيح) فالحديث حسن عند قوم صحيح عند قوم آخرين .

قال ابن حجر – رحمه الله –: "..فإن جمعا، أي الصحيح والحسن، في وصف واحد، كقول الترمذي وغيره: "حديث حسن صحيح"، فللتردد الحاصل من المجتهد في الناقل: هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها، وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية ، وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين؛ فقال: الحسن قاصر عن الصحيح؛ ففي الجمع بين الوصفين إثبات لذلك القصور ونفيه!.

ومحصل الجواب: أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد؛ لأن حقه أن يقول: "حسن أو صحيح"، وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده، وعلى هذا فما قيل فيه: "حسن صحيح" دون ما قيل فيه صحيح؛ لأن الجزم أقوى من التردد، وهذا حيث التفرد" . ينظر : (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٧٩-٨٠)

أما الوصف بالغرابة مع الحسن والصحة فالمراد به أن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه

قال ابن رجب الحنبلي – رحمه الله – : "... وعلى هذا فلا يشكل قوله: "حديث حسن غريب"، ولا قوله: صحيح حسن غريب" لا نعرفه إلا من هذا الوجه، لأن مراده أن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهد بغير لفظه.

وهذا كما في حديث "الأعمال بالبينات" فإن شواهده كثيرة جداً في السنة، مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نوي به، وإن لم يكن لفظ

=

أنه لم يخرج إلا من جهة واحدة ولم يتعدد خروجه من طرق إلا إن كان الراوي ثقة فلا يضر ذلك فيستغربه هو لقلة المتابعة وهؤلاء الأئمة شروطهم عجيبة، وقد يخرِّج الشيخان أحاديث تقع إلى أبي عيسى فيقول فيها هذا حديث حسن وتارة حسن غريب" (١) .

وعلى هذا يمكن عد الحديث الموصوف ب " بـ(حسن صحيح غريب)، وحسن غريب عند الإمام الترمذي من مظآن المخارج الضيقة كما بين الإمام الزركشي – رحمه الله– .

خامسًا– استعمال الحافظ الذهبي ٧٤٨هـ ، والحافظ السخاوي مفهوم " ضيق المخرج " في التعبير عن قسمي الحديث الغريب (٢)

=

حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجه يصح.ينظر : " شرح علل الترمذي لابن رجب ٢/ ٦٠٧" .

وقال: وقد يقال: إن الترمذي إنما يريد الحسن ما فسره به ههنا،إذا ذكر الحسن مجرداً عن الصحة، فأما الحسن المقترن بالصحيح فلا يحتاج إلى أن يروى نحوه من غير وجه، لأن صحته تغني عن اعتضاده بشواهد أخر .وقد ساق ابن رجب الجنبلي رأيا لبعض المتأخرين في توجيه الحديث الموصوف بـ (حسن صحيح غريب) فقال: "أنه قد يكون أصل الحديث غريباً ثم تتعدد طرقه عن بعض رواته أما التابعي أو من بعده. فإن كانت تلك الطرق كلها صحيحة فهو "صحيح غريب" ،وإن كانت كلها حسنة فهو "حسن غريب" وإن كان بعضها صحيحاً وبعضها حسناً فهو "صحيح حسن غريب ينظر : المرجع السابق (٢/ ٦٠٩ ،٦١٠) .

(١) ينظر : النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٣٧٧/١ – ٣٧٨ .

(٢) الغريب أحد الثلاثة الآحادية وقد عرفه الحافظ ابن حجر بأنه : ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند. ينظر : نزهة النظر صـ(٥٥) ، وينقسم الغريب بالنسبة إلى موضع التفرد إلى قسمين غريب مطلق وغريب نسبي فإذا كانت الغرابة في أصل السند يسمى الفرد المطلق ، وإذا كانت الغرابة في غير أصل السند يسمى الفرد النسبي . ينظر : توجيه النظر (٤٩٠/١) ، المراد بأصل السند الموضع الذي يدور عليه الإسناد ويرجع ولو تعددت الطرق إليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي وذلك بأن يرويه تابعي واحد عن صحابي ولا يتابعه غيره في روايته عن ذلك الصحابي سواء تعدد الصحابي في تلك الرواية أو لا وأما انفراد الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس غرابة إذ ليس في الصحابة ما يوجب قدحا فهذا القسم يسمى بالغريب المطلق . ينظر : إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) ، الأمير الصنعاني ، صـ(٢١٧ ، ٢١٨).

=

(المطلق والنسبي) الذي يعتبر أحد أفراد الخبر الآحاد وقسيمه وأحد أبرز الأمثلة على ضيق مخرج الحديث فقد أخرج **الامام الذهبي في " تذكرة الحفاظ** " بإسناده من طريق عيسى بن موسى الغُنجار عن أبي حمزة السُّكري (محمد بن ميمون) عن الأعمش **عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد عن أبي هريرة مرفوعا : "لا تسموا العنب الكرم؛ فإن الكرم الرجل المسلم"**(١) قال الذهبي: إسناده ضيق المخرج فرد. (٢)

ومن خلال تخريج الحديث تبين أن مراد الإمام الذهبي بقوله : ضيق المخرج فرد – أن مخرج الحديث ضاق بتفرد راو معين بطريق الأعمش عن أيوب السختياني عن ابن سيرين عن أبي هريرة **وقد نص على هذا التفرد الإمام الطبراني** (٣) .

=

وينقسم الغريب باعتبار الصحة والضعف إلى : غريب صحيح، كالأفراد المخرجة في الصحيحين، وإلى غريب ضعيف، وهو الغالب على الغريب، وإليه أشار الإمام أحمد بقوله: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء وإلى غريب حسن، وفى " جامع الترمذى " لذلك أمثلة كثيرة . ينظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي ، صـ ١٨٧ .

(١) هذا الحديث متفق عليه أخرجه البخاري في " صحيحه "، كتاب الأدب ، باب لا تسبوا الدهر٨/٤١ح٦١٨٢ من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا" لاَ تُسَمُّوا العِنَبَ الكَرْمَ، وَلاَ تَقُولُوا خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ "، ومسلم في " صحيحه "، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها ، باب كراهة تسمية العنب كرما ٤/١٧٦٣ح٢٢٤٧ ، من طريق هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ رواية الذهبي ، وأحمد في " المسند " ١٢/٤٨٧ح٧٥١٨ من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، و١٣/٢٨٩ ح ٧٩٠٩ من طريق صالح بن إبراهيم ، وفي ١٦/٤٩ ح ٩٩٧٦ من طريق أبي الزناد ، كلاهما (صالح وأبي الزناد) عن الأعرج عن أبي هريرة ، والبزار في"مسنده "من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة ، مختصرا ، والطبراني في " المعجم الأوسط ٧/٧٢ح ٦٨٨٨ من طريق عيسى بن موسى الغُنجار عن أبي حمزة السُّكري عن الأعمش عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، وقال لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو حمزة تفرد به الغنجار ، وأخرجه في الصغير ٢/١٧٣ح ٩٧٥ وقال ولم يُسند الأعمش عن أيوب حديثا غير هذا .

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/١٨١ .

(٣) المعجم الأوسط ٧/٧٢ح ٦٨٨٨ ، وفي الصغير ٢/١٧٣ح ٩٧٥ .

وأيضا أطلق الإمام السخاوي – رحمه الله – على نوعي الغريب أنهما " ضيق المخرج " حيث قال : "أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما – يعني الفرد والغريب[1]– من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، وهو الحديث الذي لا يعرف إلا من طريق ذلك الصحابي، ولو تعددت الطرق إليه، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، قال: وهذا من إطلاق الاسم عليهما. وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في النسبي: تفرد به فلان، أو أغرب به فلان.على أن ابن الصلاح أشار إلى افتراقهما في بعض الصور[2]، فقال: وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدودا من أنواع الغريب ؛ كما في الأفراد المضافة إلى البلاد .قلت– السخاوي – : إلا أن يريد بقوله: انفرد

(١) الفرق بين لفظي الغريب والفرد عند المحدثين :

المتأخرون من المحدثين لا يفرقون بين الغريب والفرد ، وقد بين الحافظ ابن حجر استخدام المحدثين لمصطلحي الغريب والفرد : فقال– رحمه الله – في" النزهة": "الفرد النسبي: سُمّي بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهورًا، ويقل إطلاق الفردية عليه؛ لأن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان" . ينظر : نزهة النظر،صـ(٦٦)،والغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي ص ١٨٧

أما عن مظآن الحديث الفرد أو الغريب قال ابن حجر: "من مظان الأحاديث الأفراد: مسند أبي بكر البزار، فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه، وتبعه أبو القاسم الطبراني في "المعجم الأوسط" ثم الدارقطني في "كتاب الأفراد. وهو ينبئ على اطلاع بالغ " .ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٧٠٨ – ٧٠٩ .

(٢)الحافظ ابن الصلاح – رحمه الله – فقد جعل بين الفرد والغريب عموم وخصوص فقال: الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره: إما في متنه، وإما في إسناده، وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدودا من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد ". ينظر : مقدمة ابن الصلاح صـ(٢٧٠) .

به أهل البصرة مثلا واحدا من أهلها، فهو الغريب، وربما يسمى كل من قسمي الغريب ضيق المخرج"[١] ..

سادسًا: استعمل الحافظ ابن حجر – رحمه الله – عبارة " ضيق المخرج في وصف الضيق النسبي لمخارج الحديث حيث بَيّن أن من أسباب تعليق[٢] الإمام البخاري – رحمه الله – لبعض الأحاديث – بحذف أسانيدها – هو : حين يضيق مخرج الحديث – نسبيا عند البخاري وليس على اطلاقه – أي ليس له طرق أخرى صحيحه متصلة على شرطه – ومتى ضاق مَخْرَج الحديث واشتمل المتن على أحكام يحتاج إلى تكريرها ؛ فإنه يكرره مختصرا في الإسناد خشية التطويل ، أما إذا كثرت مخارج الحديث عنده واتسعت فإن الإمام البخاري – رحمه الله – يكرر الحديث بأسانيد مختلفة .

ذكر الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – في " النكت" في معرض كلامه عن تقسيم التعليق في صحيح الإمام البخاري أنه ينقسم إلى ما يوجد في موضع آخر من كتابه فيكرره معلقًا ويغاير بين رجاله إما شيوخه أو شيوخ شيوخه ونحو ذلك ثم قال : فإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلا إسناد واحد، **واشتمل على أحكام واحتاج إلى تكريرها، فإنه– أي الإمام البخاري – والحالة هذه أما أن يختصر المتن أو يختصر الإسناد.** "[٣].

٦– **ومن مظآن المخارج الضيقة أيضا:** ما أخرجه المستخرِج من طريق صاحب الكتاب المستخرَج عليه ، وسيأتي الكلام عنه تفصيلا في المبحث الثاني :

---

(١) ينظر : فتح المغيث للسخاوي ٦/٤ .

(٢) الحديث الْمُعَلق: من تَعْلِيق الْجِدَار أَو السّقف. مَا حذف من أوله راو فَأَكْثر أَو كله. فالذي بِلَفْظ الْجَزْم صَحِيح وإلا فمنقطع أَو معضل.(رسوم التحديث في علوم الحديث ص(٧٣) ، والمنهل الروي لابن جماعة ،ص(٤٩)، نزهة النظر لابن حجر ص(٩٨) .

(٣) ينظر : النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر : ١/ ٣٢٥ بتصرف يسير .

ومما سبق يمكن بيان المظآن التي يضيق عندها مَخْرَج الحديث كما يلي :

- الحديث الذي ليس له إلا إسناد واحد للحديث فكل راو فيه يُمثل مخرَج ضَيّق للحديث .
- الحديث العزيز في كل طبقاته أو في بعضها .
- الحديث الغريب في كل طبقاته أو في بعضها .
- مدار الحديث موضع تضيق عنده المخارج ثم تتسع .
- من مواضع ضيق المخارج ما يقع في المستخرجات عندما يُخَرِّج المستخرِج الحديث من طريق صاحب الأصل طلبا للعلو (يأتي في المبحث الثاني) .
- الحديث الذي أخرجه البخاري معلقا بحذف الاسناد وقد ذكره في موضع آخر مسندا حين يحتاج إلى تكراره ، وهذا من الضيق النسبي وليس على اطلاقه .

المطلب الرابع : مفهوم ضيْق المخرَج في الحديث:

بعد هذا العرض لاستعمال المحدثين لهذا المفهوم يمكن القول بوجود علاقة بين اتساع مخارج الحديث وبين كثرة طرق الحديث ومخارجه- وجود متابعات للرواة- ، وأن هناك علاقة طردية تربطهم ، فكلما كثرت أسانيد الحديث وطرقه ومتابعاته كلما اتسعت مخارجه والعكس.

مما سبق يمكن بيان مفهوم " الحديث ضَيِّق المَخْرَج" كالتالي :

الحديث الذي قلّ عدد المتابعين لرواته بالنسبة لحديث آخر يرد بطرق ومتابعات أكثر .

وينبغي التأكيد على أمور بعد هذا التعريف :

الأمر الأول : أن ضيق المخارج يُعد من نعوت الأسانيد .

الأمر الثاني:أن "ضِيْق المخارج في الحديث" أمر نسبي فيضيق مطلقا في الإسناد الغريب في كل طبقاته، ويتسع نسبيًا في الحديث المشهور،ويتسع مخرج الحديث اتساع مطلق في الحديث المتواتر.

الأمر الثالث: أن هذا التعريف عام ويأتي تعريف نوع خاص وهو" ضِيْق المخرَج في المستخرَج .

المطلب الخامس: أنواع الضيق الذي يعتري مخارج الحديث .

بناء على ما سبق يمكن تنويع الضيق الذي يعتري مخارج الحديث كما يلي :

١- ضيق كلي: ويكون عبارة عن تسلسل التفرد في كل طبقات سند الحديث، وذلك يكون الحديث الذي ليس له إلا إسناد واحد تفرد به كل رواته .

٢- ضيق جزئي ويكون في الموضع الذي تلتقي عنده أسانيد الحديث (المدار) وقد يكون للحديث أكثر من مدار، فالمدارات مواضع تضيق عندها الأسانيد ثم تتسع وتتفرع منها المخارج .

٣- ضيق نسبي : ويمثله فعل البخاري حين يُعلق حديثا بلا سند لعدم وجود اسناد آخرعلى شرطه واحتاج إلى تكريره، وقد ذكره في موضع آخر مسندا، حسب ما بيّن الحافظ ابن حجر.

٤-ضيق عارض : وهذا يقع في المستخرجات في الحديث الذي لا يجد المُستخرِج طريق يصل به إلى شيخ المصنِف ،أو شيخ شيخه إلا طريق المصنِّف نفسه فيضيق عليه الطريق فيسلكه محدثا خلالا في شرط المستخرَج ، وأيضا يقع الضيق في المستخرَج حين يُخرِج المستخرِج الحديث عن شيخ بعيد للمصنِّف كما سيأتي في المبحث الثاني .

٥-انعدام الضيق أصلا : **وذلك** في الحديث المتواتر، وفي الحديث الذي لا أصل له [١].

والاتساع في مخارج الحديث يمكن تنويعه كالتالي : اتساع نسبي واتساع مطلق .

١- اتساع مطلق / وهذا يكون في الحديث المتواتر .

٢- اتساع نسبي /وذلك يكون مثلا في الحديث المشهور .

<u>المطلب السادس : سبيل إدراك المخارج الضيقة ،وفائدة معرفتها :</u>

الوجه في إدراك الحديث ضَيّق المَخْرَج هو : تخريج الحديث وجمع طرقه وسبر مروياته لمعرفة مواضع ضيق المخارج واتساعها ،ويُعرف أيضا بنص أحد العلماء على أن الحديث فرد ، أو أنه عزيز أو غريب ، أو بنص أحدهم على تحديد مدار الحديث .

ويُعد معرفة المخارج الضيقة مفتاح للوقوف على أنواع عدة من أنواع علوم الحديث . فتمييزها مفتاح لمعرفة مدارات الحديث ، وتمييز الحديث الغريب والعزيز ، ومعرفة التفرد.

<u>المطلب السابع : علاقة ضيق مخرَج الحديث بعلو الأسانيد .</u>

كلاهما نعت للأسانيد وكلاهما عبارة عن قلة عدد المخارج في الإسناد، لكن الاسناد العالي يكون بالنظر إلى عدد رواة الإسناد الواحد الموصل للمتن ، و الحديث ضيق المخرج يكون بالنظر إلى المتابعات ، أو عدد الطرق والأسانيد .

---

(١) الذي ليس له إسناد ، مثال : حديث لا تُسَيِّدُوني في الصَّلاةِ، لا أصل له كما قال السخاوي – رحمه الله –ينظر: المقاصد الحسنة ،صـ(٧٢٠ رقم ١٢٩٢) .

المبحث الثاني

ضيْق المَخْرَج في المستخرَج : المفهوم – الأثر – السبب

تقدمة :

لقد اهتم المحدثون في القرن الرابع والخامس الهجري بالاستخراج على الصحيحين أو أحدهما ، أو غيرهما من كتب الرواية بهدف تكثير الطرق ، والزيادة على قدر الصحيح المُخرّج خارج الصحيحين ، وتحقيق علو الإسناد .

و"من شأن الإسناد العالي أن يبعد الإسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهوا، أو عمدا، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل(١)

ولكن قد يكون طلب العلو سببا في وقوع خلل في الإسناد ،**قال ابن دقيق العيد**– رحمه الله – **في الاقتراح** " :" **وَقد عظمت رَغْبَة الْمُتَأَخِّرين فِي طلب الْعُلُوّ حَتَّى كَانَ ذَلِك سَببا لخلل كثير فِي الصَّنْعَة** " (٢).

---

(١) ينظر : مقدمة ابن الصلاح ، صـ (٢٥٦) .

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٤٦ .

ومن أمثلة للخلل الناشيء عن طلب العلو: الضعف في الأسانيد الثلاثية ،مثلا : ثلاثيات الإمام ابن ماجة في " سننه" خمسة أحاديث كلها من طريق جبارة بن مغلس عن كثير بن سليم عن أنس ﷺ–(ينظر : تحفة الأحوذي ٤٧١/٥ حيث سمى المباركفوري حديثا من هذه السلسلة ، ثم قال وهو من ثلاثيات ابن ماجه وجبارة وكثير كلاهما ضعيفان .

جُبَارَةُ بْنُ الْمُغَلِّسِ الحِماني ، أبو محمد الكوفي، قال البخاري : حديثه مضطرب ، وقال أبو حاتم : هو على يدي عدل– وفي القاموس المحيط ص ١٠٣٠ يقال لكل ما يئس منه : وضع على يدي عدل – ، وقال ابن معين : كذّاب ، وقال الدارقطني : متروك ،وقال البزار : كان كثير الخطأ إنما يحدث عنه قوم فاتتهم أحاديث كانت عنده وقال ابن عدي : ولجبارة أحاديث يرويها عَن قوم ثقات وفي بعض حديثه ما لا يتابعه أحد عَلَيْهِ غير أنه كان لا يعتمد الكذب إِنَّمَا كانت غفلة فيه وحديثه مضطرب كما ذكره البُخارِيّ، وعندي أنه لا بأس به. وقال ابن نمير : صدوق ما هو ممن يكذب ، وقال ابن حجر في التقريب : ضعيف . (الكامل ٤٤٣/٢ ، تهذيب الكمال ٤٨٩/٤ ت ٨٩١ ، تهذيب التهذيب ٥٧/٢ت ٨٨ ، تقريب التهذيب ١٣٧/١ ت ٨٩٠ ، ميزان الاعتدال ٣٨٧/١ ت ١٤٣٣ ، ديوان الضعفاء ص ٦٠ ت ٧١٩ ، لسان الميزان ٢٧٣/٩ ت ٣٥٥ ، الإكمال لابن ماكولا ٥/٢).

=

ومن الخلل أيضا في طلب العلو: تعامل المستخرِج مع ضِيْق مخـــرج الحديث عنده ، وهذا المبحث جاء ليسلط الضوء على هذا التصرف .

وفيما يلي أذكر أولا نبذة مختصرة عن تعريف المســتخرج وبيــان شرطه وبعض فوائده :

المطلب الأول : التعريف بمفردات الشق الثــاني مــن عنــوان البحــث : المستخرج وبيان شرطه :

الاستخراج لغة : مصدر للفعل " استخرج " المزيد من الفعل الثلاثــي "خرج" وفي "تاج العروس" : (خَرَجَ خُرُوجــاً): نقــيض دَخَــلَ دَخُــولاً ، والمَخْرَج: موضع الخروج [1].

وفي " القاموس المحيط ": الاسْتِخْرَاجُ والاخْتِرَاجُ: الاسْتِنْبَاطُ [2]..

وفي " لسان العرب" : اخْتَرَجَهُ واسْتَخْرجَهُ: طَلَبَ إليــه أَو منــه أن يَخْرُجَ[3].

حقيقة المستخرَج ومعناه :

قال الإمــام الزركشــي – رحمــه الله – ت ٧٧٢هـــ: "حقيقتــه– المستخرَج– أن يأتي المُصَنّف إلى كتاب البخاري أو مسلم فَيخرج أحاديثه

=

كثير بن سليم الضبي ، البصري ، المدائني أبو سلمة ، قال أبو زرعة : واهي الحــديث ، وقــال أبــو حاتم : ضعيف الحديث منكر الحديث لا يروي عن أنس حديثا له أصل من رواية غيره ، وقــال النسائي : متروك ، وقال يحيى : ضعيف ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال ابن عــدي : عامة ما يروي كثير بن سليم عن أنس روايات غير محفوظة ، مات بعد سبعين ومائة . (الكامــل لابن عدي ١٩٨/٧ت ١٦٠٠ ، الجرح والتعــديل ١٥٢/٧ت٨٤٦ ، ميــزان الاعتــدال ٤٠٥/٣ت ٦٩٤٠ ،الكاشــف ١٤٤/٢ت٤٦٣٣ ، ولســان الميــزن ٣٩٨/٩ ت ٢٢٩١ ، تهــذيب التهــذيب ٥٧/٢ت٨٨ ، تقريب التهذيب ص٤٥٩ت٥٦١٣) .

(١) تاج العروس ٥٠٨/٥ .

(٢) القاموس المحيط ص١٨٦ ، وينظر لسان العرب ٤١٠/٧ مادة نبط .

(٣) لسان العرب ٢٥٠/٢ مادة خرج .

بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري أَو مُسلم فيجتمع إسناد المُصَنّف مع إسناد البخاري أو مُسلم في شيخه أَو من فوقه"(١).

وقال الإمام العراقي رحمه الله -ت(٨٠٦هـ): موضوعه- أي المستخرَج- أن يأتي المصنِّف إلى كتاب البخاري، أو مسلم فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري، أو مسلم، فيجتمع إسناد المصنف مع إسناد البخاري، أو مسلم في شيخه، أو من فوقه(٢).

وقد عقب الأمير الصنعاني رحمه الله على كلام الحافظ العراقي رحمه الله فقال :" أي الكتاب الذي يستخرجه المحدثون والمراد به حقيقته لا الموضوع المصطلح عليه بل موضوع اصطلاحا الكتاب الذي يستخرج عليه فموضوع مستخرج أبي نعيم على البخاري أسانيده ومتونه؛ لأنه يبحث في المستخرج عن كل منهما "(٣).

وذكر الحافظ السخاوي رحمه الله في حقيقة المستخرجات أن المستخرِج لا يلتزم ثقة الرواة فقال رحمه الله الاستخراج أن يعمد حافظ إلى صحيح البخاري مثلا، فيورد أحاديثه حديثا حديثا بأسانيد لنفسه، غير ملتزم فيها ثقة الرواة ،وإن شذ بعضهم حيث جعله شرطا، من غير طريق البخاري إلى أن يلتق معه في شيخه، أو في شيخ شيخه، وهكذا ولو في الصحابي كما صرح به بعضهم(٤).

"أما فاعل ذلك يقال له الْمُسْتَخْرِج بالكسر ، ويقال للكتاب المُؤلف في هذا النوع المُستخرَج بالفتح ، وسمي بذلك لاستبناط مؤلفه المتعلقة بأحاديث الكتاب المُستخرَج عليه ، وقد يُقال له المخرج بالفتح والتشديد "(٥).

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح ، للزركشي ١/ ٢٢٩

(٢)شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) ١٢١/١ .

(٣) توضيح الأفكار ٧٢/١ .

(٤) ينظر : فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٥٧/١ .

(٥) ينظر : توجيه النظر ٢٤٨/١ – ٢٤٩ .

شرط المستخرج .

كما سبق من التعريفات السابقة أن شرط المستخرج أن يُخرِّج الحديث من غير طريق صاحب الأصل المُستخرَج عليه .

يقول الأمير الصنعاني – رحمه الله – مصرحا بالشرط : شرط المستخرج ألا يروي حديث البخاري ومسلم عنها بل يروي حديثهما عن غيرهما وقد يرويه عن شيوخهم أو أرفع من ذلك" أي من شيوخهما أو شيوخهم [١] .

المطلب الثاني : فَائِدَة الْمُسْتَخْرج وعلاقته بالعلو :

للمستخرجات فوائد عدة ذكرها العلماء، منها :

– أنها تفيد الْعُلُوّ، وَالزِّيَادَة، والطرق"[٢] .

ولبيان فائدة علو الإسناد في المستخرجات كما وضح برهان الدين الأبناسي[٣] رحمه الله قال : "فائدة علو الإسناد أن المستخرِج لو روى حديثا من طريق البخاري لوقع أنزل من طريقه.مثاله حديث في مسند أبي داود الطيالسي فلو رواه أبو نعيم من طريق البخاري كان بينه وبين أبي داود أربعة شيخان بينه وبين البخاري والبخاري وشيخه ،وإذا رواه من غير طريق البخاري كان بين أبي نعيم وبين أبي داود رجلان فقط فإن أبا نعيم سمع مسند أبي داود على ابن فارس بسماعه من يونس بن

(١)ينظر : توضيح الأفكار ٧٤/١ .

(٢)ينظر : رسوم التحديث في علوم الحديث ، برهان الدين الجعبري ت٧٣٢ هـ ص ٥٩ .

(٣) إبراهيم بن موسى بن أيوب ، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي – بفتح الهمزة وسكون الموحدة – ثم القاهري ، فقيه شافعي ولد أبناس – قرية من قرى مصر – تصدى للإفتاء والتدريس ومن كتبه : العدة من رجال العمدة ، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح . توفي سنة اثنين وثمان مائة . ينظر: (ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد ٤٥٦/١ ، طبقات الشافعية ٥/٤ت٧١١، إنباء الغمر بأبناء العمر١١٢/٢) .

حبيب بسماعه منه مع أنّ البخاري لم يرو عن أصحاب أبي داود عنه وإنما علق عنه ولم يسمع"[١]

ومن فوائده : زِيَادَة قُوَّة الحَدِيث بِكَثْرَة الطّرق[٢].

وأيضا : "زيادة الألفاظ المذكورة؛ لأنها ربما دلت على زيادة حكم ، والقوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة"[٣].

<u>وقد ساق الحافظ ابن حجر رحمه الله جملة من فوائد المستخرجات لم يتعرض أحد لذكرها:</u>

أحدها : الحكم بعدالة من أخرج له فيه؛ لأن المُخَرِّج على شرط الصحيح يلزمه أن لا يخرج إلا عن ثقة عنده.

الثانية: ما يقع فيها من حديث المدلسين بتصريح السماع وهي في الصحيح بالعنعنة.

الثالثة: ما يقع فيها من حديث المختلطين عمن سمع منهم قبل الاختلاط (وهو في الصحيح في حديث من سمع منهم قبل ذلك) والحال فيها كالحال في التي قبلها سواء بسواء .

الرابعة: ما يقع فيها من التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة في الصحيح في الإسناد أو في المتن [٤]

الخامسة: ما يقع فيها من التميز للمتن المحال به على المتن المحال عليه وذلك في "كتاب مسلم كثير جدا، فإنه يخرج الحديث على لفظ بعض الرواة ويحيل بباقي ألفاظ الرواة على ذلك اللفظ الذي يورده، فتارة يقول:

---

(١)ينظر : الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ، لبرهان الدين الأبناسي ت ٨٠٢ ه (ـ ١/٩٣) .

(٢)ينظر : النكت على مقدمة ابن الصلاح ، للزركشي ١/ ٢٣١ .

(٣)ينظر : شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) ١/١٢٣ ذكر العراقي أن ابن الصلاح ذكر فائدتين للمستخرجات وهما العلو ، وزيادة الألفاظ وزاد عليه : القوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة .

(٤)ينظر : النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر

مثله فيحمل على أنه نظير سواء.وتارة يقول: نحـــوه أو معنـــاه، فتوجـــد بينهما مخالفة بالزيادة والنقص .

السادسة: ما يقع فيها من الفصل للكلام المُدرج في الحديث مما ليس في الحديث ويكون في الصحيح غير مفصل.

السابعة: ما يقع فيها من الأحاديث المصرح برفعها وتكون في أصل الصحيح موقوفة أو كصورة الموقوف(١)

ومن الفوائد أيضا :أن يكون في الحديث مخالفـــة لقاعـــدة اللغـــة العربية فيتكلف لتوجيهه ويتحمل لتخريجه فَيَجِيء في روايـــة الْمُسْـــتَخْرج على القاعدة فيعرف بأنه هو الصحيح وأن الذي في الصحيح قد وقع فيـــه الوهم من الرواة "(٢)

علاقة المستخرجات بالعلو .

تُعد المستخرجات من علو الموافقه وتعريفه: هوالوصول إلى شـــيخ أحد المصنفين من غير طريقه، أي: الطريق التي تصل إلى ذلك المصـــنف المعين."(٣) .

قال الامام الصنعاني في رحمه الله – في معرض كلامه عن موضوع المستخرَج فقال :..... يخرج – أي المستخرِج – أحاديثه" أي البخاري ومسلم "بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري أو مســـلم" فيجتمـــع إســـناد المصنف للمستخرج "مع إسناد البخاري أو مسلم في شيخه" أي شيخ البخاري أو مسلم "ويسمونه" أي هذا النوع "موافقة" لأنه وافق المستخرج اسم فاعـــل البخاري أو مسلما في شيخه "أو" يجتمع المستخرِج مع البخاري أو مسلم في

(١)ينظر : النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٦٦/١ /٣٢١ – ٣٢٣ باختصار .

(٢)ينظر : توجيه النظر إلى أصول الأثر طاهر الجزائري ٢٤٨/١ .

(٣)ينظر : نزهة النظر،صـــ(١٤٨)، وقال ابن حجر : وأكثر ما يعتبرون الموافقة والبدل إذا قارنـــا العلو، وإلا فاسم الموافقة والبدل واقع بدونه، والبدل وهو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك، كأن يقـــع لنا ذلك الإسناد، بعينه ، وفي " فتح الباقي بشرح ألفية العراقي ١٤٦/٢ : قد يسمون البدل موافقـــة مقيدة فيقال هوموافقة في شيخ شيخ.

"من فوقه" فوق شيخ أحد الشيخين الأدنى وإلا فمن فوقه شيخ لهما أيضا إلا أن الشيخ في العرف لا يطلق إلا على من أخذ عنه البخاري مثلا "ويسمونه" أي هذا النوع من الموافقة "عاليا" لأنها موافقة فيمن فوق شيخ أي الشيخين "بدرجة" إن كان شيخ شيخ البخاري مثلا "أو أكثر على حسب العلو" ومنه بقوله "فإذا اجتمع المستخرج مع صاحب الصحيح في شيخ شيخه كان عليا بدرجة وفي الثاني: بدرجتين ونحو ذلك "[١]

المطلب الثالث : استعمال الحافظ ابن حجر – لعبارة "ضيْق المَخْـرَج فـي المستخرَج ".

وصف الحافظ ابن حجر رحمه الله في شرحه الماتع فتح الباري " بعض الأحاديث بأنها "ضيقة المخرج في مستخرَج كذا ...."وغالبا ما ينص على أنها ضيقة عند الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما، وعند التدقيق في الأحاديث التي وصفها بهذا الوصف يمكن بيان استعملاته للمفهوم كالتالي:

أطلق الحافظ ابن حجر عبارة " ضيق المخرج في المستخرَج على :

أولا – ما أخرجه المستخرِج من جهة مُصنِف الأصل :

من ذلك : ما أخرجه البخاري في " صحيحه "[٢]بسنده عن ابن عباس، " كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺوالمؤمنين: كانوا مشركي أهل حرب، يقاتلهم ويقاتلونه، ومشركي أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونه، وكان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر، فإذا طهرت حل لها النكاح، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه، وإن هاجر عبد منهم أو أمة فهما حران، ولهما ما للمهاجرين – ثم ذكر من أهل العهد مثل

(١)ينظر : توضيح الأفكار ١/٧٣ .

(٢)ينظر : صحيح البخاري كتاب الطلاق ، باب : نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن ٧/٤٨ح٥٢٨٦ ،

حديث مجاهد – وإن هاجر عبد أو أمة للمشركين أهل العهد لم يردوا، وردت أثمانهم " .

قال الحافظ في " الفتح"[1]**ضاق مخرج هذا الحديث على الإسماعيلي ثم على أبي نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخاري نفسه .**

ثانيا– وما أخرجه المستخرج عن شيخ بعيد للمصنّف

من ذلك ما أخرجه البخاري[2] بسنده عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ، قال: «اللهم اجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت بمكة من البركة» .

قال الحافظ في الفتح[3]: " قد ضاق مخرجه على الإسماعيلي فأخرجه من طريق عبد الله بن وهب ومن طريق شَبِيْب بن سعيد وعلقمة من طريق عَنْبسَة بن خالد كلهم عن يونس بن يزيد".

قلت : من خلال كلام الحافظ ابن حجر **رحمه الله** أخرج الحافظ الاسماعيلي الحديث إلى شيخ شيخ شيخ البخاري وهو :(يونس بن يزيد الأيلي) من طريق عبد الله بن وهب ، وشبيب بن سعيد الحَنْطي ، وعنبسة بن خالد ، وهذا عدول عن الطريق التي يقرب اجتماعه مع مُصنِف الأصل إلى الطريق البعيدة ، وهذا اعتبره الحافظ ابن حجر من ضيق المخرَج في المستخرَج .

---

(١)ينظر : فتح الباري لابن حجر ٤٨١/٩ .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب فضائل المدينة ، باب المدينة تنفي الخبث ٢٣/٣ح١٨٨٥ عن عبد الله بن محمد المسندي ، ومسلم في " صحيحه"، كتاب الحج ، باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وبيان تحريمها، وتحريم صيدها وشجرها، وبيان حدود حرمها ٩٩٤/٢ح١٣٦٩ عن زهير بن حرب ، وإبراهيم بن محمد السامي ، وأخرجه: أحمد في " المسند ٤٣٧/١٩ح١٢٤٥٢ ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٢٧٣/٦ح٣٥٧٨ عن زهير ، وعن قاسم بن أبي شيبة ، وأبو نعيم في " المسند المستخرج على صحيح مسلم" ٤٠/٤ح ٣١٧٢ من طريق أحمد ، ومن طريق علي بن المديني ، وأبي خيثمة زهير بن حرب .

جميعا عن وهب بن جرير ، عن يونس بن يزيد الأيلي ، عن ابن شهاب ، عن أنس مرفوعا .

وأبو عوانه في " المستخرج ٤٠١/٢ت٣٥٩٤ عن محمد بن عزيز الأيلي ،عن سلامة بن روح الأيلي ، عن عَقِيلٍ عن الزهري ...به

(٣)ينظر : فتح الباري ٩٨/٤

قال السخاوي – رحمه الله: " لا يسوغ للمخرِّج العدول عن الطريق التي يقرب اجتماعه مع مصنِّف الأصل فيها إلى الطريق البعيدة إلا لغرض من علو، أو زيادة حكم مهم، أو نحو ذلك"(١)..

ومثال لحديث آخر أخرجه الاسماعيلي عن شيخ شيخ البخاري :

ما أخرجه البخاري في >صحيحه" ، بسنده : عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب، ولا يصعد إلى الله إلا الطيب، فإن الله يتقبلها بيمينه، ثم يربيها لصاحبه، كما يربي أحدكم فلوه، حتى تكون مثل الجبل»(٢)

قال الحافظ في الفتح(٣): **"وقد ضاق مخرجه على الإسماعيلي وأبي نعيم في مستخرجيهما فأخرجاه من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح.**

المطلب الرابع : مفهوم ضيْق المخرَج في المستخرَج :

سبق بيان شرط المستخرج بأن يُخرِّجه من غير طريق صاحب الكتاب وأنه لا يسوغ للمستخرِج العدول عن الطريق الموصل لشيخ قريب من المُصنِّف إلى طريق أبعد ليصل إلى شيخ الشيخ أو شيخ شيخ الشيخ إلا لسبب يقتضي ذلك ؛ لأن القصد هو العلو ،وقد لا يتهيأ له العلو فيورده

---

(١)ينظر : فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٥٧/١ .

(٢) أخرجه البخاري في " صحيحه"، كتاب الزكاة ، باب الصدقة من كسب طيب لقوله: {ويربي الصدقات، والله لا يحب كل كفار أثيم، إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة، لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون} [البقرة: ٢٧٧] ١٠٨/٢ح١٤١٠ قال : حدثنا عبد الله بن منير، سمع أبا النضر، حدثنا عبد الرحمن هو ابن عبد الله بن دينار، وفي كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى: {تعرج الملائكة والروح إليه} [المعارج: ٤]،... ١٢٦/٩ح ٧٤٣٠ قال: وقال خالد بن مخلد، حدثنا سليمان – هو بن بلال ، والبزار في مسنده ٣٨/١٥ ح ٨٩٨٠ حَدَّثنا أحمد بن منصور، قَال: حَدَّثنا الحسن بن موسى، عن عَبد الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ

كلاهما (عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وسليمان بن بلال) عن عبد الله بن دينار ، عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا .

(٣)ينظر : فتح الباري لابن حجر ٤١٧/١٣ .

نازلا ، ولكن من غير طريق المؤلف صاحب الكتاب المستخرَج عليه ، أي أنّ مجانبة طريق مؤلف الكتاب شرط في المستخرج ، وألا يعدل عن الطريق القريبة الى البعيدة.

قال السخاوي – رحمه الله:" لا يسوغ للمخرج العدول عن الطريق التي يقرب اجتماعه مع مصنِّف الأصل فيها إلى الطريق البعيدة إلا لغرض من علو، أو زيادة حكم مهم،أو نحو ذلك[١]

ولكن قد يضيق الطريق بالمستخرِج فلا يجد طريق غير طريق المُصنِف صاحب الكتاب وقد بين الإمام السخاوي– رحمه الله – هذه الحاله فقال بعد تعريفه للمستخرج –:" وربما عَزّ على الحافظ وجود بعض الأحاديث فيتركه أصلا، أو يعلقه عن بعض رواته، أو يورده من جهة مُصنَف الأصل"[٢] .

وقال السيوطي – رحمه الله – : " وربما أسقط المستخرِج أحاديث لم يجد له بها سندا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب [٣].

وقال الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله :"... لكن لا يسوغ للمخرج أن يعدل عن الطريق التي يقرب فيها اجتماعه مع مصنِّف الأصل إلى الطريق البعيدة إلا لغرض مهم من علو أو زيادة مهمة أونحو ذلك، وربما ترك المستخرِج أحاديث لم يجد له بها إسنادا مرضيا وربما علقها عن بعض رواتها وربما ذكرها من طريق صاحب الأصل" [٤].

(١)ينظر : فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٥٧/١ .
(٢)ينظر : فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٥٧/١ .
(٣)ينظر : تدريب الراوي ١١٨/١ .
(٤)ينظر : توجيه النظر ٣٤٦/١ .

ومما سبق يمكن بيان معنى ضيق المخارج في المستخرجات كالتالي :

هو ما يقع في المستخرجات حين يسلك المستخرِج طريق صاحب الكتاب المستخرَج عليه فينزل بإسناده مُحدثا خلل في شرط المستخرجات، وكذلك ما أخرجه المستخرِج عن شيخ بعيد للمصنِف صاحب الكتاب .

فهاتان صورتان : ومن لوازم الصورة الأولى نزول الإسناد ، ولا يكون من لوازم الصورتين ضعف الرواية .

المطلب الخامس : بيان تصرفات المُستخرِج اذا ضاق عليه مخرَج الحديث

وضح الحافظ السخاوي – رحمه الله – تصرفات المستخرِج اذا ضاق عليه المخرَج – فقال:"وربما عز على الحافظ وجود بعض الأحاديث فيتركه أصلا، أو يعلقه عن بعض رواته، أو يورده من جهة مصنف الأصل"(١) .

١. **التصرف الأول** : إما أن يترك الحديث أصلا ،وفي هذه الحالة لا يمكننا الجزم بأن سبب عدم وجود حديث في المستخرَج –وهو في الكتاب المستخرَج عليه –: هو ضيق المخرَج ، فلربما سقط الحديث من المؤلف أو الناسخ أو لم يجده عنده بطريق متصل .

٢. **التصرف الثاني :** يعلق المستخرِج الحديث عن بعض رواته ، وفي هذه الحالة أيضا لا يمكننا الجزم بأنّ سبب ذلك ضِيْق المخرَج على المستخرِج .

٣. **التصرف الثالث :** يورد الحديث من جهة مصنِف الأصل .وهذه هي الحالة التي تُحدث خلل في شرط المستخرَج .

٤. **ويمكن إضافة تصرف رابع** :أن يخرِّج المستخرِج الحديث عن شيخ بعيد للمصنف – مثلا : عن شيخ الشيخ ، أو عن شيخ شيخ الشيخ فهذا عدّه ابن حجر **رحمه الله أيضا** من ضِيْق المخارج في المستخرجات .

(١)ينظر : فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٥٧/١ .

المطلب السادس : أثر ضيْق المخرَج على المستخرَج وعمل المستخرِج .

بين الحافظ – ابن حجر – رحمه الله – أن تخريج المستخرِج لحديث من جهة صاحب الأصل يعتبر ضيق مخرج يختل فيه شرط المستخرجات ولا يكون الحديث من المستخرَج :

فقال في حديث البخاري الذي أخرجه بسنده عن نافع، قال: «كان ابن عمر، يعطي زكاة رمضان بمد النبي ﷺالمد الأول، وفي كفارة اليمين بمد النبي ﷺ» قال أبوقتيبة: قال لنا مالك: «مدنا أعظم من مدكم، ولا نرى الفضل إلا في مد النبي ﷺ» وقال لي مالك: لو جاءكم أمير فضرب مدا أصغر من مد النبي ﷺ، بأي شيء كنتم تعطون؟ قلت: كنا نعطي بمد النبي ﷺ، قال: أفلا ترى أن الأمر إنما يعود إلى مد النبي ﷺ»[1] ، قال ابن حجر رحمه الله : تنبيه هذا الحديث غريب لم يروه عن مالك إلا أبو قتيبة ولا عنه إلا المنذر وقد ضاق مخرجه على الإسماعيلي وعلى أبي نعيم فلم يستخرجاه بل ذكراه من طريق البخاري، وقد أخرجه الدارقطني في غرائب مالك[2] من طريق البخاري وأخرجه أيضا عن بن عقدة عن الحسين بن القاسم البجلي عن المنذر به دون كلام مالك وقال صحيح أخرجه البخاري عن المنذر به [3] .

(١) صحيح البخاري كتاب كفارات الأيمان ، باب صاع المدينة، ومد النبي ﷺوبركته، وما توارث أهل المدينة من ذلك قرنا بعد قرن ١٤٥/٨ ح ٦٧١٣ ، قال : حدثنا منذر بن الوليد الجارودي، حدثنا أبو قتيبة وهو سلم، حدثنا مالك، عن نافع .....الحديث .

(٢)غرائب مالك أي: الأحاديث الغرائب التي ليست في الموطأ للدارقطني قال ابن عبد الهادي: وهو كتاب ضخم ولقاسم بن أصبغ البياني القرطبي وللطبراني ولأبي القاسم بن عساكر وهو في عشرة أجزاء. ينظر : (الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، للكتاني ، صـ(١١٣) .
قال ابن حجر – رحمه الله – : وعزمي أَنِّي انتبع مَا فِي كتاب الغرائب عَن مَالك الَّذِي جمعه الدَّارَقُطْنِيّ فَإِن فِيهِ من الْأَحَادِيث مِمَّا لَيْسَ فِي الْمُوَطَّأ شَيْئا كثيرا (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر .ص٢٤٣)

(٣)ينظر : فتح الباري٥٩٨/١١ .

فبين الحافظ ابن حجر أن الحديث غريب حيث لم يروه عن ابن عمر إلا نافع ، ولم يروه عن نافع إلا مالك ، ولم يروه عن مالك إلا أبو قتيبة سَلْم بن قتيبة الشّعيري ، وعنه منذر بن الوليد وعن المنذر رواه البخاري،الحسين بن القاسم البجلي عند الدراقطني في"غرائب مالك"كما وضح الحافظ ابن حجر رحمه الله

المطلب السابع : نماذج لضيق المخارج في مستخرجي أبي عوانة ، وأبي نعيم – رحمهما الله:

الصورة الأولى – سلوك طريق المُصنّف

١– نموذج من مستخرج أبي عوانه ت ٤١٦ هـ لضيق المخرج حيث روى عن المصنِف نفسه مباشرة .

قال أبو عوانه – رحمه الله :" حدثنا مسلم قال: ثنا سهل بن عثمان، وأبو كريب قالا: ثنا أبو معاوية، ثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو عن أبي سعيد – الشك من الأعمش – قال: لما كان يوم غزوة تبوك " أصاب الناس مجاعة فأمر النبي ﷺفأتوا النبي ﷺ فقالوا: يا رسول الله لو أذنت لنا فنحرنا نواضحنا فأكلنا وادهنا، فقال: «افعلوا» ، فجاء عمر فقال: يا رسول الله إنك إن فعلت قل الظهر ولكن ادعهم بفضل أزوادهم، ثم ادع الله عز وجل لهم عليها بالبركة لعل الله أن يجعل في ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «نعم» (١).

وقد أخرج الإمام مسلم هذا الحديث بهذا الإسناد (٢). ورواية أبي عوانه في المستخرج مختصرة من رواية مسلم .

---

(١) مستخرج أبي عوانه ١٣/١ ح ١٣

(٢) أخرجه الإمام مسلم في " صحيحه "، كتاب الإيمان ، باب من لقى الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار ٥٦/١ح٢٧ ، بيد أنه في رواية مسلم قال أبو كريب : حدثنا : أبو معاوية وفي آخر الرواية قوله : قال: فدعا بنطع، فبسطه، ثم دعا بفضل أزوادهم، قال: فجعل الرجل يجيء بكف ذرة، قال: ويجيء الآخر بكف تمر، قال: ويجيء الآخر بكسرة حتى اجتمع على النطع من ذلك شيء يسير، قال: فدعا رسول الله ﷺعليه بالبركة، ثم قال: «خذوا في =

<u>– مثال آخر من مستخرج أبي نعيم ت ٤٣٠ هـ على صحيح مسلم حيث وصل إلى الإمام بمسلم بواسطة راويين:</u>

قال أبو نعيم: ثنا محمد بن حيان ثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم **<u>ثنا مسلم بن الحجاج</u>** ثنا مالك بن عبد الواحد المسمعي ثنا معاذ بن هشام حدثني أبي حدثني مطر عن أبي الزبير عن جابر أن عائشة في حجة النبي ﷺأهلت بعمرة فذكر بمعنى حديث الليث وزاد وقال كان رسول الله ﷺ رجلا سهلا إذا هويت الشيء تابعها عليه فأرسلها النبي ﷺمع عبد الرحمن بن أبي بكر فأهلت بعمرة من التنعيم رواه مسلم عن المسمعي مثله مختصر(١)

٢– مثال للصورة الثانية : ذكر صاحب المستخرَج الحديث معلقا .

المثال من مستخرج أبي عوانه قال : ذكر مسلم(٢) ، قثنا أبو غسان المسمعي، وابن المثنى، قالا: ثنا معاذ بن هشام، قثنا أبي، عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن جبير، قال: " لم يفرق مصعب بين المتلاعنين قال سعيد: فذكر ذلك لابن عمر، فقال: فرق نبي الله ﷺ بين أخوي بني العجلان " (٣).

=

أوعيتكم»، قال: فأخذوا في أوعيتهم، حتى ما تركوا في العسكر وعاء إلا ملئوه، قال: فأكلوا حتى شبعوا، وفضلت فضلة، فقال رسول الله ﷺ: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، لا يلقى الله بهما عبد غير شاك، فيحجب عن الجنة" .

(١) مستخرج أبي نعيم ٣١٢/٣ ح ٢٨١٦ . وقد أخرج الأمام مسلم هذا الحديث في كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه ٨٨١/٢ ح ١٢١٣ .

(٢) وقد أخرج الإمام مسلم هذا الحديث في كتاب الطلاق ، باب انقضاء عدة المتوفي عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل ١١٣٢/٢ح١٤٩٣ ، ولفظه قال : حدثنا أبو غسان المسمعي، ومحمد بن المثنى، وابن بشار – واللفظ للمسمعي وابن المثنى – قالوا: حدثنا معاذ وهو ابن هشام، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن جبير، قال: لم يفرق المصعب بين المتلاعنين، قال سعيد: فذكر ذلك لعبد الله بن عمر، فقال: «فرق نبي الله ﷺ بين أخوي بني العجلان»

(٣) مستخرج أبي عوانه كتاب الحج ، باب الخبر الموجب التفريق بين المتلاعنين، وإلحاق الولد بأمه ووجوب صداقها على زوجها ٢٠٦/٣ح٤٦٩٧ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ،والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

فبعد الانتهاء من البحث الذي تناول مفهوم " ضيق المخارج عند المحدثين عامة ، ثم تناول أنموذج خاص وهو : "ضيق المخْرج في المستخرَج " يمكن تلخيص ما توصلت إليه في النقاط التالية:

- استخدم المحدثون مفهوم ضِيْق المخرج لبيان قلة عدد المتابعات للرواة في إسناد الحديث الواحد .
- أن ضيق المخارج قد يكون نسبيا وقد يكون مطلقا ، وقد يكون عارضا.
- استعمل مفهوم " ضِيْق المخارج" كل من الأئمة : أبو نعيم ، والخطيب البغدادي . وأبو موسى المديني ، والزركشي ، والذهبي ، وابن حجر، والسخاوي .
- ضِيْق مخرج الحديث " وصف من نعوت الأسانيد .
- كلما قلت متابعات الحديث كلما ضاقت المخارج ، ولذا كان العزيز ، والغريب من مظآن المخارج الضيقة .
- ضيق المخرج في المستخرج يحدث إذا سلك المستخرِج طريق صاحب الأصل المستخرَج عليه ، ويكون أيضا إذا اجتمع المستخرِج مع صاحب الأصل في شيخ بعيد ، والصورة الأولى تُخرِج الحديث من المستخرجات بسبب خلل الشرط .
- أن علماء الحديث اهتموا بضبط عباراتهم فما من مفهوم أطلقوه إلا وله استعمالات عندهم .

التوصيات :

- عمل بحث مستقِل يتم فيه فُصل الأحاديث التي ليس على شرط المستخرجات مما ضاق مخرجه على المستخرِج .
- نوصي بالتوجه إلى كتب الشروح والمصطلح ودراسة المسائل الجزئية على شكل بحوث مستقلة لإبراز المعاني الدقيقة ما لعله يثري المكتبة العلمية الحديثية المتخصصة ، وفيه النفع الكبير لطلاب العلم المتخصص .

جزى الله خيرا كل من أقال العثرة وصوب الزلل وأهدى العيب

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المصادر والمراجع .

١- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت ، الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٢- إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) ، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ) تحقيق : عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، ط. دار ابن حزم - بيروت، الأولى ١٤٢٧ه - ٢٠٠٦ م .

٣- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ) ، تحقيق :علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، ط. دار الكتب العلمية ، الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م .

٤- الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) ، ط: دار العلم للملايين ، الطبعة: الخامسة عشر ٢٠٠٢ م .

٥- الاقتراح في بيان الاصطلاح ، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ) ، ط. دار الكتب العلمية - بيروت .

٦- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن

ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ) ، ط. دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان ، ط. الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م .

٧- إنباء الغمر بأبناء العمر ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) د حسن حبشي، ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مصر ، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م .

٨- الإيمان ، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ) ، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ، ط. مؤسسة الرسالة – بيروت ، الثانية، ١٤٠٦ ه .

٩- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الثانية .

١٠- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) ، ط. دار الهداية .

١١- التاريخ الأوسط ،محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، ط. دار الوعي ، مكتبة دار التراث – حلب ، القاهرة ، الأولى، ١٣٩٧ – ١٩٧٧ م .

١٢- تاريخ بغداد ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، تحقيق : الدكتور بشار عواد معروف ،ط. دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م .

١٣- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: ١٣٥٣هـ) ، ط. دار الكتب العلمية – بيروت .

١٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق : أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، ط. دار طيبة .
١٥- تذكرة الحفاظ ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، ط. دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
١٦- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، تحقيق : د. إكرام الله إمداد الحق ، ط. دار البشائر ـ بيروت ، الأولى ـ ١٩٩٦م .
١٧- تقريب التهذيب ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، تحقيق : محمد عوامة ، ط. دار الرشيد – سوريا ، الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م .
١٨- تهذيب التهذيب ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ .
١٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) ، تحقيق : د. بشار عواد معروف ، ط. مؤسسة الرسالة – بيروت ، الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠ م .
٢٠- توجيه النظر إلى أصول الأثر ، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ) ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، ط. مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب ، الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
٢١- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين،

المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ) ، تحقيق : أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة ، ط. دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ، الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .

٢٢- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ت(٢٥٦ه) ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، ط. دار طوق النجاة ، الأولى، ١٤٢٢هـ .

٢٣- الجرح والتعديل ، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) ، ط. طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م .

٢٤- الديات ، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ) ، ط. إدارة القرآن والعلوم الإسلامية – كراتشي .

٢٥- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، تحقيق : حماد بن محمد الأنصاري ، ط. مكتبة النهضة الحديثة – مكة ، الثانية، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .

٢٦- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد ، محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (المتوفى: ٨٣٢هـ) ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢٧- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ

الكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ) ، تحقيق : محمد المنتصر بن محمد الزمزمي ، ط. دار البشائر الإسلامية ، السادسة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .

٢٨- رسوم التحديث في علوم الحديث ، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ (المتوفى: ٧٣٢هـ) ، تحقيق : إبراهيم بن شريف الميلي ، ط. دار ابن حزم - لبنان / بيروت ، الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٩- رسوم التحديث في علوم الحديث ، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ (المتوفى: ٧٣٢هـ) ، تحقيق : إبراهيم بن شريف الميلي ، ط . دار ابن حزم - لبنان / بيروت ، الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٣٠- الروض الداني (المعجم الصغير) ، سليمان بن أحمد ، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) ، تحقيق : محمد شكور محمود الحاج أمرير ، ط. المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥م .

٣١- سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني(المتوفى: ٢٧٥هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط. المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

٣٢- السنن الكبرى ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) ، تحقيق : حسن عبد المنعم شلبي ، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط ، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت ، الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

٣٣- السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ط. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

٣٤- سير أعلام النبلاء ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، ط. مؤسسة الرسالة ، الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٣٥- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى ، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ) ، تحقيق : صلاح فتحي هلل ، ط. مكتبة الرشد ، الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

٣٦- شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) ، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) ، تحقيق : عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل ، ط. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

٣٧- شرح علل الترمذي ، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) ، تحقيق : الدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، ط. مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن ، الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٣٨- شرح علل الترمذي ، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) ، تحقيق : الدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، ط. مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن ، الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٣٩- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله ، ط. دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية) ، الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٤٠- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، ط. دار العلم للملايين – بيروت ، الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

٤١- طبقات الشافعية ، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١هـ) ، تحقيق : د. الحافظ عبد العليم خان ، ط. عالم الكتب – بيروت ، الأولى، ١٤٠٧ هـ .

٤٢- العلل ، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ) ، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي ، ط. المكتب الإسلامي – بيروت ، الثانية، ١٩٨٠م .

٤٣- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) ، تحقيق : أبو عائش عبد المنعم إبراهيم ، ط. مكتبة أولاد الشيخ للتراث ، الأولى، ٢٠٠١م .

٤٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت(٨٥٢ه)، ط. دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩ .

٤٥- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي ، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ)، تحقيق: عبد اللطيف هميم – ماهر الفحل ، ط. دار الكتب العلمية ، الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م

٤٦- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمدبن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) ، تحقيق : علي حسين علي ، ط. مكتبة السنة – مصر ، الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

٤٧- الفروق اللغوية ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ) ، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم ، ط. دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر .

٤٨- القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، ط. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

٤٩- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ) ، ط. دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان

٥٠- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، تحقيق : محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب ، ط. دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة ، الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٥١- الكامل في ضعفاء الرجال ، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض ، ط. الكتب العلمية - بيروت-لبنان ، الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م .

٥٢- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ) ، تحقيق : عدنان درويش - محمد المصري ، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت .

٥٣- لسان العرب ،محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) ، ط. دار صادر – بيروت ، الثالثة - ١٤١٤ هـ .

٥٤- لسان الميزان ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، ط. دار البشائر الإسلامية ، ط. الأولى، ٢٠٠٢ م .
٥٥- اللطائف من دقائق المعارف من علوم الحفاظ الأعارف، الإمام الحافظ محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني ، أبو موسى (المتوفى: ٥٨١هـ) ، تحقيق : أبو عبد الله محمد علي سمك ، ط. دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، أولى ١٤٢٠ – ١٩٩٩م .
٥٦- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب،الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦ م .
٥٧- مستخرج أبي عوانة ، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ) ، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي ، ط. دار المعرفة – بيروت ، الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م .
٥٨- مسند أبي يعلى ، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ) ، تحقيق: حسين سليم أسد ، ط. دار المأمون للتراث – دمشق ، الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م .
٥٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)،تحقيق : شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون ، ط. مؤسسة الرسالة ، الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م .
٦٠- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار ، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى:

٢٩٢هـ) ، تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله ، وآخرين ،الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنور ،الأولى ١٩٨٨ م .

٦١- مسند الحميدي ، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، تحقيق : حسن سليم أسد الدَّارَانيّ ، ط. دار السقا، دمشق، سوريا ، الأولى، ١٩٩٦ م

٦٢- مسند الروياني ، أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: ٣٠٧هـ) ، تحقيق : أيمن علي أبو يماني ،ط. مؤسسة قرطبة – القاهرة ، الأولى، ١٤١٦ه .

٦٣- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط. دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٦٤- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم ، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي ، ط. دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

٦٥- المصنف ، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ) ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، ط. المكتب الإسلامي – بيروت ، الثانية، ١٤٠٣ ه .

٦٦- المصنف في الأحاديث والآثار ، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ) ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، ط. مكتبة الرشد – الرياض ، الأولى، ١٤٠٩ .

٦٧- المعجم الأوسط ، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق : طارق بن عوض

الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، ط. دار الحرمين– القاهرة .

٦٨- معجم الصحابة ، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: ٣٥١هـ) تحقيق : صلاح بن سالم المصراتي، ط. مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة: الأولى، ١٤١٨ه

٦٩- المعجم الكبير ، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)،تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي ، ط. مكتبة ابن تيمية – القاهرة .

٧٠- معجم اللغة العربية المعاصرة ، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، ط. عالم الكتب ، الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .

٧١- معجم المصطلحات الحديثية ، سيد عبد الماجد الغوري ، ص ٦٧٩ ط. دار ابن كثير – دمشق بيروت ،أولى ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م .

٧٢- معجم المؤلفين ، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ) ، ط. مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٧٣- المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة(إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) ، ط. دار الدعوة .

٧٤- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، ط. مكتبة الآداب – القاهرة / مصر: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م .

٧٥- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الـــرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـــ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط. دار الفكر ، ١٣٩٩هـــ - ١٩٧٩م.

٧٦- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـــ) ، تحقيق : نور الدين عتر ، ط. دار الفكر- ســـوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت ، ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م .

٧٧- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بـــن محمـــد الســـخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـــ) ، تحقيق : محمد عثمان الخشت ، ط. دار الكتاب العربي – بيروت، الأولى، ١٤٠٥ هـــ - ١٩٨٥م .

٧٨- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـــ)، ط. دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الثانية، ١٣٩٢ ه .

٧٩- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـــ) ، تحقيق : د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، ط. دار الفكر – دمشق ، الثانية، ١٤٠٦ ه .

٨٠- موطأ الإمام مالك ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـــ)، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ، ١٤٠٦ هـــ - ١٩٨٥ م.

٨١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بـــن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـــ) ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، ط. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنـــان ، الأولى، ١٣٨٢ هـــ - ١٩٦٣ م .

٨٢- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، تحقيق : عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ، ط. مطبعة سفير بالرياض ، الأولى، ١٤٢٢هـ .

٨٣- النكت على كتاب ابن الصلاح ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، تحقيق : ربيع بن هادي عمير المدخلي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

٨٤- النكت على مقدمة ابن الصلاح ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ) ، تحقيق : د. زين العابدين بن محمد بلا فريج ، ط. أضواء السلف – الرياض ، الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

رابعاً :
الفقه العام